



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
معهد العلوم الإسلامية

"دراسات معمقة في الشروح الحديثية"
مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر

تخصص: الحديث وعلومه

السداسي الأول

من إعداد

الدكتور:

عبد المجيد مباركية أستاذ محاضر " أ "

أستاذ الحديث وعلومه

السنة الجامعية: 1440هـ - 1441هـ / 2019م - 2020م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعين به، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (آل عمران:

102).

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء: 1).

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً) (الأحزاب: 70-71).

أما بعد:

فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد -صلى الله عليه وسلم- وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فهذه مذكرة خاصة بمقياس: «دراسات معمقة في الشروح الحديثية»، مقرررة على السنة أولى ماستر، "الحديث وعلومه"، حسب البرنامج الجديد، وهي مادة سنوية قسمتها على سداسيين، فتناولت المذكرة محتوى المادة للسداسي الأول على النحو التالي:

- 1- في مفهوم الشرح الحديثي واتجاهاته.
- 2- الشرح التحليلي للسنة النبوية وأهم مصادره.
- 3- الشرح اللغوي للسنة النبوية وأهم مصادره.
- 4- الشرح الفقهي للسنة النبوية وأهم مصادره.
- 5- الحواشي الشارحة لبعض مصادر السنة.



6- شروح الموطأ: وذلك من خلال دراسة تطبيقية على شرحي ابن التمهيد والاستذكار"، مع بيان منهجه في كلا الكتابين والفرق بينهما.

7- شروح صحيح البخاري، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على كتاب "فتح الباري لابن رجب" و"التوضيح شرح الجامع الصحيح لابن الملتن"، و"فتح الباري لابن حجر".

8- شروح صحيح مسلم، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على كتاب "المعلم للمازري" و"إكمال المعلم للقاضي عياض" و"المفهم للقرطبي".

وقد اعتمدت في إعداد هذه المذكرة في الدروس النظرية على المقالات العلمية المنشورة في المجالات العالمية، التي تناولت مناهج العلماء في شروحهم للأحاديث النبوية، وهي مبنوثة في فهرس المصادر والمراجع التي عدت إليها واعتمدت عليها.

أما الدروس التطبيقية فاعتمدت على ذات الكتب المقررة في هذه المادة، وهي أمثلة تطبيقية مستلة ومختارة من كتب شروح الحديث، واعتمدت على الأحاديث التي تناولت الأحكام الفقهية، وخرجت مخرج الحدود والحلال والحرام، مع بعض شروح الأحاديث التي تناولت الجانب الأسري والاجتماعي، مع عدم إهمال طبعاً الأحاديث الأخرى في السير والمغازي وغيرها من الأحاديث.

هذا وقسمت المذكرة إلى فصلين، إذ تناول السداسي الأول الفصل الأول في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تناولت فيه مفهوم الشرح الحديثي.

المبحث الثاني: تناولت فيه الشرح التحليلي واللغوي والفقهي للسنة النبوية، مع ذكر للحواشي الشارحة لبعض مصادر السنة.

المبحث الثالث: تناولت فيه الدراسة التطبيقية لشروح كتب الموطأ والصحيحين، وهذه المباحث تخص السداسي الأول من هذا المقياس، كما هو مقرر في البرنامج الوطني.

مع العلم بأن مفردات المادة الخاصة بهذا البرنامج ليست بالأمر السهل على الباحث أن يقوم بانجاز مذكرة تغطي كل هذه التفاصيل المذكورة من خلال أكثر من ثلاثين شرحاً موزعة بين الجانب التنظيري والتطبيقي، لذلك استعنت بالله أولاً، ثم ما تيسر لي جمعه من أهم المقالات كما ذكرت سابقاً المنشورة في المجالات العلمية



التي تناولت وتعرضت لأهم مناهج المحدثين والشرح في شروحهم للأحاديث النبوية، مع التذكير فإنه لم أجد كتباً خاصة تناولت تفاصيل مناهجهم في شروحهم للأحاديث، وإن كان بعض الشراح قد عقدوا في مقدمات كتبهم جوانب يسيرة من متعلقات هذا الفن، إلا أنني لم أجد مؤلفاً يضم تفاصيل شتات هذا العلم كما هو عليه علم التفسير، ووردت هذه الإشارات من الشرح والتنبيه عليه قليلاً عند المباركافوري في التحفة، ومن نهج منهجه في ذلك.

فسوف أشارك بهذه المذكرة على ضعف الحال وقلة البضاعة، لعلها تنير لأبنائنا الطلبة الطريق وتبين لهم مناهج هؤلاء العلماء في تناولهم لشروح أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم -.

ويعتبر بعض العلماء أن الشروح الحديثية نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث، فقد ذكر محمد بن قطب الدين الرومي الأرنؤقي في كتابه "مدينة العلوم"؛ تعريفه لعلم شرح الحديث بقوله: «علم باحث عن مراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أحاديثه الشريفة، بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية، بقدر الطاقة البشرية»⁽¹⁾.

وأهل القرون الأولى لم يكونوا بحاجة إلى شرح الحديث والاتساع فيه كما هو عليه الحال عندنا في هذا الزمان، وكانوا يفهمون معناه من غير عناء، لأنهم كانوا عرب أقحاح لم تخلط العجمة لا بألسنتهم، ولا بأذهانهم، وباعتبار أن الشروح الحديثية عند بعض العلماء يعتبر نوعاً مستقلاً، فإن الوهن دخل أول ما دخل هو معرفة الصحيح والضعيف، فانتشر عند بعض العلماء الاحتجاج بالأحاديث دون تمييز بينها.

أما غريب الحديث وشرح معانيه فقد تتابع العلماء في بيانه واحد تلو الآخر، فهذا أبو عدنان عبد الرحمن السلمي من أهل القرن الثاني للهجري، فقد جمع غريب الحديث، ثم سار على منواله النضر بن شميل المازني (204هـ)، ثم محمد بن المستنير الملقب بقطرب (206هـ)، ثم أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)، ثم عبد الملك بن قريظ الأصمعي (216هـ)، ثم أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ)، الذي بقي

(1) - نقله القنوجي صديق حسن خان، ت (1307)، عن كتاب "مدينة العلوم، في أبجد العلوم"، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978م، ج2، ص(166).



في جمع كتاب "غريب الحديث والأثر" أربعين سنة، ثم تتابع التصنيف في بعده، واتسع جدا⁽²⁾.

ويعتبر غريب الحديث جزءا من شرح الحديث، إلا أنه غير كاف في بيان الحديث أحسن بيان، إذ يركز فقط على ما هو غريب من ألفاظ الحديث دون توجيه الحديث الذي هو محل تجاذب أهل الفنون فيه من المحدثين والفقهاء واللغويين كما هو معروف عند أهل الاختصاص، ولما كان شرح الحديث فرعا من فروع علوم الحديث، وحتى يتضح معناه لا بد من تعريفه والتعرض لتفاصيله، وعليه فلا بد من استعراض تفاصيل وآداب ومنهجية شرح الأحاديث والفوائد المثارة حولها، لان العناية ببعض المصنفات من طرف أهل العلم تختلف عن بعض المصنفات الأخرى، فصحيح البخاري هو أكثر المصنفات تناولا بالشرح والدراسة، حتى قيل أن شروحه وحواشيه تفوق ثلاثمائة شرحا وحاشية، ويليه موطأ مالك، ثم صحيح مسلم، ثم هكذا الكتب الأخرى، ومهما يكن فإن الاهتمام منصبا على كتب الصحيح والذي هو مرتب على الكتب والأبواب الفقهية، وفي جميع الأحوال فإن الشروح أتت وجاءت استجابة للحالة الطارئة، والمتجددة في كل مرة إفادة للدارسين وطلبة العلم.

ومهما كان نوع الشرح الذي يتطرق إلى أنواع كتب المتون، فإن غياب المنهج السليم في شرح النصوص الحديثية، سيتولد عن ذلك غياب الفهم الصحيح لتلك النصوص وتظهر التأويلات الفاسدة، لذلك تظهر الحاجة إلى تحديد منهج يعمل على تسديد شروح الشارحين لهذه الكتب التي تناولت الأحاديث النبوية، فأهل الفنون من المفسرين والفقهاء والأصوليين وأهل العقيدة واللغويين فضلا عن المحدثين وغيرهم، في حاجة لفهم مراد الحديث الشريف، وسيكون المنهج في شرح الحديث النبوي واضحا إذا جمع بين أصالة القدامى وجدة المعاصرين في شرح الحديث النبوي، لان الواقع الزمني والمكاني لواقع الساحة الإسلامية لا بد أن يكون حاضرا في أذهان الشارحين، لأن هذا التباين شهد تجاذبا بين التيارات الفكرية الذي تصدت واتجهت إلى شرح الأحاديث، ومهما يكن الأمر فإن النتيجة الموجودة هي كيفية الاستفادة من الشرح الحديثي، لاسيما القضية الأكبر إهمالا وربما إغفالا هي تنزيل واقع الحديث وتوظيفه في قضايا العصر، وهذا يجعل التقارب في كيفية معالجة الحديث صعب المنال إن لم أقل متباين الاتجاهات، وهذا بدوره يحتاج لنخبة أو لجنة

(2)- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: رضوان مامو، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1 (1432هـ-2011م)، ص(50-51-52)، بتصرف يسير.



متعددة التخصص للوقوف على تأويل واحد متقارب وأقرب إلى مغزى الحديث، ولاسيما كما سبق وان قلت أن التصنيف لكتب المصطلح لا يجد لعلم شرح الحديث ما عدا ما ذكر إجمالاً في مقدمان كتب قام أصحابها بشرح الكتب التي تناولت الأحاديث النبوية، وهي إشارات يسيرة تبين منهج صاحب الشرح على هذه الأحاديث النبوية، وعليه سوف أتناول في الفصل الأول من هذه المذكرة الموسوم بـ"مفهوم الشرح الحديثي واتجاهاته التحليلية واللغوية والفقهية، والحواشي التي تناولت السنة النبوية، مع الدراسة التطبيقية لشروح الموطأ والصحيحين" في ثلاثة مباحث، وهي كما يلي:

المبحث الأول: في مفهوم الشرح الحديثي.

المبحث الثاني: الشرح التحليلي واللغوي والفقهي للسنة النبوية، مع ذكر للحواشي الشارحة لبعض مصادر السنة.

المبحث الثالث: الدراسات التطبيقية لشروح كتب الموطأ والصحيحين.



الفصل الأول:

مفهوم الشرح الحديثي واتجاهاته التحليلية واللغوية والفقهية، والدراسة التطبيقية لهذه الشروح.

سأتناول هذا الفصل الأول في أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الشرح الحديثي:

باعتبار أن كل علم له أصول، فالحديث النبوي له أصول وهي علم الحديث، وللفقه أصول وهي أصول الفقه، وللقرآن أصول وهي علوم القرآن، وللتفسير أصول وهي أصول التفسير، وللعربية أصول وهي علوم العربية، وللعقيدة أصول وهي علم العقيدة، وكذلك لشرح الحديث أصول وهي مناهج أو أصول شروح الحديث، ونظرا أن لكل فن له أصول، فلا بد لدراسة أي علم إذا أراد أن يعلو كعبه في هذا العلم عليه أن يؤصل للمادة العلمية المراد دراستها، وأن يكون مسلحا ومتمكنا في أصل المادة كي يفتح له أبواب أن يلج إلى أعماق أي فن مهما كان نوعه، وقد قيل "من حُرِمَ الأصول حُرِمَ الوصول"، ونظرا لذلك فسوف أتطرق إلى كل ما أراه مناسباً ومساعداً لقاري هذه المادة وهي «دراسات معمقة في الشروح الحديثية»، باعتبار أن أول محاضرة تلقى في أي فن فأول ما تتناوله هو التعريف بمضامين المقياس المقرر على الطلبة، وبالتالي سوف أتطرق إلى المطالب والنقاط التالية:

المطلب الأول: تعريف علم شرح الحديث:

أشار الحاكم النيسابوري -رحمه الله- وهو أول من ذكر ذلك في كتابه "معرفة علوم الحديث"، أن شرح الحديث فرع من فروع علوم الحديث حيث قال: «النوع العشرون من هذا العلم بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث اتفاقاً ومعرفة لا تقليداً وظناً، معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم»⁽³⁾

(3)- معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص(63).



وقد ذكر الحاكم هنا عبارة فقه الحديث، وعلماء الحديث تعددت إطلاقاً عليهم على علم شرح الحديث، فمرة سموه بفقه الحديث، ومرة سموه بعلم فهم أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ومرة سموه بمعاني الحديث، ومرة سموه بعلم أصول تفسير الحديث، وهناك من قال بأن الشرح متعلق بالحديث، والتفسير خاص بالقرآن الكريم، ولما كان شرح الحديث فرع من فروع علوم الحديث، فلا بد من تعريفه باعتبارين باعتبار مفرديه، وباعتبار لقبها لهذا العلم.

1- معنى الشرح في اللغة: هو الكشف والتوضيح والفهم والبيان. (4)

يقال شرح فلان أمره؛ أي أوضحه. وشرح مسألة مشكلة: بينها. شرح الشيء يشرحه شرحاً: فتح وكشف وبين، تقول: شرحت الغامض؛ إذا فسرتة، وشرح: قطع اللحم عن العضو قطعاً. (5)

- التوسعة و الإنفساح والرحابة: ومنه شرح الصدر أي بسطه بنور إلهي، وشرح المشكل من الكلام: بَسَطَهُ وإظهار ما خفي من معناه (6) وشرح المسألة بَسَطَهَا ووسَّعَهَا وفسَّرَهَا وكشف ما خفي منها (7) قال تعالى (قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي) (طه: 25-26)، وقال تعالى (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (الشرح: 1).

وأشار الأستاذان أحمد المجتبى بانقا وإسماعيل حاج عبد الله في مقال نشر لهما في مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2006م، إلى تقسيم بديع ومفيد حيث قالوا: «والشرح ينقسم إلى:

شرح حسي: وهو كتشريح اللحم، وشرح صدره -صلى الله عليه وسلم- وهو ما يعرف بحادثة شق الصدر (8)

(4)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج3، ص(269).

(5)- مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: د. حسن نصار، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 1394هـ- 1974م، ج2، ص(502-503).

(6)- المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداير، بيروت، دمشق، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ط1، 1410هـ، ج1، ص(427).

(7)- ابن منظور، محمد بن كرم الإفريقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، دت، ج2، ص(497).

(8)- قال صلى الله عليه وسلم «بينما أنا عند البيت بين النائم واليقضان... فانطلق بي فأتيت بطست من ذهب فيها من ماء زمزم فشرح صدري... فاستخرج قلبي فغسل بماء زمزم ثم أعيد مكانه ثم حشي إيماناً وحكمة...» مسلم بن الحجاج



وشرح مغنوي: وهو شرح الصدر بنور النبوة، وبيان الدين، وراحة الإيمان، وشرح الصدر، الذي قاله سبل الخير - صلى الله عليه وسلم-». (9)

2- الشرح اصطلاحاً: للشرح مدلولات عديدة بحسب المراد والاختصاص:

ففي المصطلح الطبي: هو علم يبحث في تركيب الأجسام العضوية وشكلها ومعرفة أجزائها المختلفة وفي العلاقات بين مختلف أعضائها، وذلك بتقطيعها أو باستعمال طرق أخرى مثل الأشعة. (10)

أما الاصطلاح التربوي: هو علم قائم على درس نص كتابي وإيضاح معناه حسب قواعد النقد العلمي، وفقه اللغة والتقليد العقائدي، وبيان ما هو غامض فيه أو ما هو مدعاة للجدل. (11)

3- معنى الحديث في اللغة: الحديث في اللغة الجديد من الأشياء، والحديث الخبر، يأتي على القليل والكثير، (12) والجمع أحاديث كقطع وأقاطع.

وهو شاذ على غير قياس، وقوله عز وجل: (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا) (الكهف:6)، يقصد بالحديث هنا القرآن الكريم، وقوله تعالى: (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (الضحى:11)، أي بلغ ما أرسلت به. (13)

النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1972م، ج1، ص(149)، حديث رقم (264):.

(9)- مما يدل على فضله وخيرته -صلى الله عليه وسلم- على الأنبياء، الخطاب القرآن في شأن موسى عليه السلام، سأل الله تعالى شرح صدره، قال تعالى (قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي) (طه:25)، وفي شأن محمدا -صلى الله عليه وسلم- أوتيتها منحة من الله تعالى وبقوله تعالى (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (الشرح:1)، أنظر الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ، ج8، ص(525).

(10)- عمر أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1429هـ-2008م، ج2، ص(1182).

(11)- المصدر نفسه.

(12)- فيروز أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص(170).

(13)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (الحديث).



4- معنى الحديث في عرف الشرع:

تحتوي الشريعة الإسلامية فنونا كثيرة منها الحديث، والفقه وأصول الفقه، والعقيدة... الخ، وبالتالي فإن الحديث في الشرع عامة كما قال الحافظ ابن حجر يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁴⁾، هذا التعريف في الشريعة ككل، أما في فن المحدثين، وهذا الفن جزء من الشريعة الإسلامية، فالحديث عندهم هو:

معنى الحديث في اصطلاح المحدثين: يراد به كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم- قبل البعثة وبعدها، وفي الغالب إذا أطلق لفظ الحديث فإنه يراد به: ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم- وهو المرفوع⁽¹⁵⁾، وذلك من خلال قوله وفعله وإقراره.

وأهل العلم يطلقون مصطلح «الحديث» على جملة الأحاديث بأسانيدھا ومتونها: «فتوارد عندهم في عدد محفوظات الأئمة أنه يحفظ كذا وكذا حديث، فإنهم لا يريدون المتن فقط، بل يقصدون المتن والأسانيد التي روي بها، فإن الإسناد قد ينتهي إلى المتن مدار لمتن آخر بلفظه أو معناه أو نحوه، ومع ذلك يطلق عليه الحديث»⁽¹⁶⁾.

5- شرح الحديث اصطلاحاً: الكشف والتوضيح لمعاني وفقه ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقدير.

ومن خلال ما سبق، يمكن أن يعرف علم شرح الحديث اصطلاحاً كما يلي:

وعلم شرح الحديث: هو معرفة مجموعة المسائل والأصول الكلية المتعلقة ببيان معاني وفقه ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم-⁽¹⁷⁾.

(14)- فتح الباري، الجزء 1، ص(193).

(15)- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص(45).

(16)- علم شرح الحديث ومراحلہ التاريخية بين التقييد والتطبيق، د أحمد بن محمد بن حميد، مقال منشور في: (مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 17 و18 جويلية 2006م)، ص(1202).

(17)- محمد بن عمر بن سالم بازمول، سلسلة دراسات حديثية، ج2، ص(477).

فائدتان:



1- الفرق بين شرح الحديث وعلم شرح الحديث:

الفرق بينهما أن شرح الحديث خاص بالكشف والبيان والتوضيح و إجلاء فقه الحديث النبوي، أما الثاني فهو خاص بأدوات ووسائل هذا الشرح، الذي هو عبارة عن قواعد كلية وأصول متعلقة ببيان فقه الحديث الشريف.

2- لماذا خص الحديث بإطلاق عليه لفظ "الشرح" دون "التفسير أو التأويل"؟

درج غالب العلماء وطلاب العلم على إطلاق الشرح على الحديث، وإطلاق التفسير على القرآن، ترى لماذا؟ يقول الدكتور أحمد بن محمد بن حميد في مقال له تحت عنوان: «علم شرح الحديث ومراحل التاريخية بين التعميد والتطبيق»:

1- أن أكثر أهل العلم مضوا إلى التفرقة من جهة التسمية فمضوا فيما يتعلق بالقرآن بمسمى التفسير، وما يتعلق بالحديث الشريف بمسمى الشرح ويدل على هذه التسمية الكتب الواردة في الفنين.

2- أن متعلقات تتناول السند والمتن، ولا مدخل للتفسير والتأويل إلا في الألفاظ والمعاني.

وقبل أن يتم وضع تعريف لهذا العلم، فلا بد من استظهار كلمة الشرح عند المحققين وإلى أي شيء تتجه، فيلاحظ ما يلي:

أ- أن كلمة الشرح تتوجه إلى الشرح المتني، وهذا واضح كما تقدم بيانه آنفاً.

ب- تتجه كلمة الشرح إلى الناحية الإسنادية، فمن ذلك ما ذكره الإمام مسلم رحمه الله- بعد أن استشهد لتقوية مذهبه بعدم اشتراط إثبات السماع بين الراويين اللذين لديهما دواعي السماع مع سلامة الراوي الأدنى من وصمة التدليس في الإسناد المعنعن بقوله: «وكان هذا القول الذي أحدثه القائل الذي حكيناؤه في توهين الحديث بالعلة التي وصّف أقلّ من أن يُعرَج عليه، ويُثارَ ذكره إذا كان قولاً مُحدثاً، وكلاماً خُلِقاً لم يقله أحدٌ من أهل العلم سَلَفَ، ويستُنكِرُهُ من بعدهم خَلَفَ، فلا حاجة بنا في ردهُ بأكثرَ مما شرحنا» (18).

ويدل على هذا تسمية الكتب الواردة في الفنين، ومن أمثلة ذلك:

(18)- محمد بن عمر بن سالم بازمول، سلسلة دراسات حديثية، ج2، ص(477).



- (1)- تفسير الطبري، وهو البحر الذي لا تكدره الدلاء، وتفسير ابن كثير... إلخ.
- (2)- فتح الباري شرح صحيح البخاري، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن النيسابوري.

خلاصة شرح الحديث وعلم شرح الحديث:

بعد بيان المراد بشرح الحديث، وذلك كونه علما، فإن مقصودنا بعلم شرح الحديث الذي تتناوله هذه الدراسة: معرفة المسائل والأصول المتعلقة بشرح الحديث، والتي تضبطه وتوصل له، وتبين مناهجه وطرقه، ومسالكه وموارده، وأسباب الخطأ فيه، وتعلقه بعلوم الشريعة عامة، ويعلم الحديث على وجه الخصوص. (19)

المطلب الثاني: أهمية الشروح الحديثية:

لا نستطيع أن نبين أهمية الشروح الحديثية إلا بعد سرد كلام أهل العلم في فقه الحديث ومكانته و سبر غور ما فيه من فوائد تنفع الإنسان في الدنيا والآخرة، فشرح الحديث له مكانة خاصة عند العلماء، والحاكم النيسابوري كما سبق، فقد جعل النوع العشرين «معرفة فقه الحديث» فهو ثمرة علوم الحديث على اختلاف أنواعها وبه قوام الشريعة، ففهم معنى ألفاظ الحديث ومعناه الإجمالي فذلك يحصل للمحدث، أما استنباط الأحكام الشرعية فهي من مهمة الفقيه، والسعيد من المحدثين والفقهاء من جمع بين الحسنين، أي بين الألفاظ العامة والاستنباطات الخاصة.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإمام ابن الأثير فرق بين معرفة الألفاظ، ومعرفة المعاني، فقسم العناية ببيان الحديث وتفسيره إلى قسمين:

أحدهما: معرفة ألفاظه.

الثاني: معرفة معانيه.

ولا شك أن معرفة ألفاظه مقدمة في الرتبة، لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحصل التفاهم، فإذا عُرفت ترتبت المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى. (20)

(19)- علم شرح الحديث، مقال منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، د/ بشار بن خليل الصفدي، أد/ نافذ بن حسن حماد، قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين، بتاريخ: 2015/07/04م، ص(31).

(20)- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعدات المبارك محمد الجزائري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت: 1399هـ-1979م، ج1، ص(3).



وبناء على ذلك يمكن القول: إن القسم الأول يخص بـ «شرح الحديث»
ترابط هذين النوعين، والعلاقة الوثيقة بينهما. (21)

ولأهمية الشروح الحديثية نورد الآثار التالية التي تدل على ذلك:

لا يوصف الشخص بالعلم من لا فقه له و لا دراية له بالحديث، وهذه بعض
الآثار الدالة على ذلك.

(1)- عن مصعب الزبيري، قال: سمعت مالك بن أنس، وقد قال لابني أخته، أبي بكر
وإسماعيل ابني أبي أويس: «أراكما تحبان هنا الشأن، وتطلبانه»، يعني الحديث،
قالا نعم، قال: «إن أحببتما أن تنتفعا وينفع الله بكما، فأقلا منه، وتفقها». (22)

(2)- وقال ابن الصلاح: «لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث
وكتّبه دون معرفته وفهمه، فيكون قد اتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن
يُحصل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين،
المتحلين بما هم منه عاطلون». (23)

وإذا ما أردنا أن نعلم أن أهمية شرح الحديث وفقهه ودرايته وغريبه من أهم
وأولى من جمع الحديث والتصنيف فيه، أو بالأحرى، إن لم يكن أفضله، فإن بعض
العلماء يراه من نصف العلم، وفي هذا:

(3)- قال ابن حجر: «فإن فقه الحديث وغريبه لا يُحصى كم صُنّف في ذلك، بل لو
ادّعى مدع أن التصانيف التي جمعت في ذلك أجمع من التصانيف التي جمعت في
تمييز الرجال، وكذلك في تمييز الصحيح من السقيم لما أبعد، بل ذلك هو
الواقع». (24)

(4)- يقول علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال
نصف العلم». (25)

(21)- أهمية الشروح الحديثية وقواعدها، د/فتح الدين بيانوني، مقال منشور رقم: 33 فسم دراسات القرآن والسنة، كلية
معارف الوحيد والعلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ص(951).

(22)- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ص(224-241).

(23)- مقدمة ابن الصلاح، ص(250).

(24)- النكت على ابن الصلاح، ج1، ص(230).

(25)- المحدث الفاصل، ص(230).



فبالرغم أن علي ابن المديني -رحمه الله- من رجال الجرح والتعديل والباورين في هذا هو الإنصاف في العلم.

وما تقدم من كلام أهل العلم، فإن الأصل في المحدث أن يبلغ ويفقه الناس في الحديث، طبعاً بعد صحة الحديث وقوته، وهو الذي يسمى عند المحدثين بحسن الدليل، وقد مكن المولى- تبارك وتعالى- لعلماء البقاء من ذكر أسمائهم وعلمهم إلا بسبب جمعهم بين الرواية والدراية التي هي فقه الحديث، ومن هؤلاء الذين مكنهم الله في الأرض الأئمة الأربعة -رحمهم الله-.

(5)- وأخرج البخاري -رحمه الله- في صحيحه، عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إن مثل ما بعثني الله -عز وجل- به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً فكانت منها نقيّةً قبلت الماء فأنبتت الكلاً والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس، فشربوا منها وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً، فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به» (26).

فالناس في هذا الحديث على ثلاثة أقسام:

القسم الأول:- شبه فيه النبي -صلى الله عليه وسلم- السامعين للهدى والعلم كالأرض التي انتفعت في نفسها أي شربت الماء، وعندما روت أنبتت الكلاً والعشب، وهو العالم الذي تعلم وعمل بالعلم واستفاد الناس منه، بمعنى استفادت الأرض في نفسها وأفادت غيرها، والعالم كذلك عِلْمٌ، وَعَمِلٌ، وَعَلِمٌ، قال تعالى: (وَ أَلْعَصِرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) (سورة العصر).

القسم الثاني: هذا القسم من الهدى شبيهه النبي -صلى الله عليه وسلم- بمثابة الأرض التي يستقر فيها الماء، كالعالم الذي يؤدي العلم كما سمعه، فينتفع به الناس كذلك.

(26)- أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: فضل من عِلِمٌ وَعَلِمٌ رقم (79)، ومسلم في كتاب: الفضائل، باب: مثل ما بعث به النبي -صلى الله عليه وسلم- والعلم رقم (2282).



القسم الثالث: الهدى والعلم في هذا القسم، كالغيث الذي ينزل على الأرض، إنما هي نعمة الله على عباده، لا تقبل الماء، ولا تمسكه، فلا حفظ ولا فقه ولا عمل، أين يستفيد الناس العلماني من هذا القسم.

فهذا نص صريح أن المقصد والمبتغى من الحديث النبوي الصحيح هو درايته وفقهه والعمل به.

كما روي عن العلماء أن شرح الحديث وفقهه يقدم عنهم على السماع كما جاء في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي. (27)

وذكر ابن جماعة الذي قسم كتابه إلى أنواع، إذ جعل النوع الثلاثين «غرائب اللفظ وفقهه»، وعزاه إلى الفقهاء حيث قال: «وأما فقه الكلام فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذه صفة الفقهاء والأعلام كالشافعي ومالك». (28)

فمالك والشافعي -رحمهما الله- جمعوا بين الحديث والفقه، فهذه المنفعة قل من تحصل فيه، لأن أهل الحديث أقسام منهم من يحمل الحديث ولا يتصرف فيه، ومنهم من يحمل الحديث ويتصرف فيه، ومنهم من جمع الرواية والدراية كالأئمة الأربعة وغيرهم، وقد أثار عن الإمام مالك -رحمه الله- أن قال: من أشياخي من استسقى عنهم، ولا أروي عنهم الحديث. فالمسألة فيها تفصيل.

فهذه النصوص التي سقناها هنا تبين لنا أهمية شرح الحديث ورفعته وكيف لا يكون كذلك إذ يحصل لبعض العلماء حفظ الحديث ونقده سندا ومنتنا واستنباط الأحكام منه، ما لا يحصل لغيره من العلماء وهذا فضل يؤتيه الله من يشاء.

كما تكمن أهمية الحديث في كون الذين قاموا بشرحه من العلماء، فكما تقدم شرح العلماء كانت الحاجة إلى استخدام وسائل وقواعد تعين على فك مصطلحاتهم الصعبة، لأنهم كانوا أقرب إلى الرعييل الأول من الصحابة أصحاب اللغة العربية السليقة والصعبة، وكان الشراح يعتمدون الشفرة في السياق وقصر العبارات وكذلك استعمال لغة مركزة ودقيقة، لاسيما أن الذين يقرؤون لهؤلاء الشراح على ضعف الحال وقلة البضاعة في اللغة العربية التي هي عماد شروح الأحاديث، لاسيما إذا كان الشرح تحليليا أم فقهيا أم لغويا كما سنرى فيما بعد.

(27)- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: د/ محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض، 1403هـ، ج2، ص(111).

(28)- المنهل الراوي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد إبراهيم بن جماعة، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط2، 1406هـ، ص(62).



كما تكمن أهمية الشروح الحديثية أن أصحابها ينفردون ببعض الزيادات في مقدمة كتبهم، كأن يضعوا شروطا لشروحهم، ويزيدون على شروح أخرى بزيادات في يرونها تخدم النصوص الحديثية، كما يلجئون بضرب الصفح عن بعض الحديث كونها تستخدم في شروح أخرى وهكذا، ونظرا لما ذكر تأتي أهمية مثل هذه الشروح، ومهما تعددت المدارس والاتجاهات في شرح الحديث النبوي فإن معظم الشروح لا تخرج عن تعلقها بالحديث بالجوانب التالية:

أ- ما يتعلق بجانب الإسناد: وذلك من حيث تخريج الحديث من مظانه، مع بيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، مع التعرض للتعريف برواة الحديث، مع بيان الضبط الصحيح لأسماء رواته، وكذلك التعرض لما ورد من أسماء الرواة المبهمين والمهملين، وكل ذلك على وجه الاختصار لا على وجه الإطناب والتدقيق، لأن كل أمر من هذه الأمور التي ذكرناها لها علم يختص بها في علم الحديث، هذا فيما يتعلق بجانب الإسناد، أما الجانب الثاني فيتعلق بالمتن وهو:

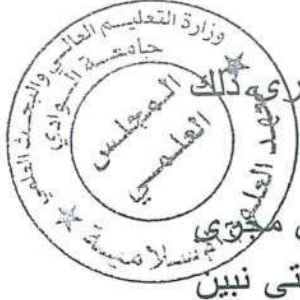
ب- بيان معاني ألفاظ الحديث: وهو جانب تناولته كتب غريب الحديث، واللغة العربية.

أما الجانب الأخير في الحديث فهو:

ج- بيان المراد من الحديث: وهو المسمى بشرح الحديث وفقهه وتوجيهه ودرأيته، وهو محل اختلاف العلماء فيه، ولاسيما بين المحدثين والفقهاء، واللغويين والأصوليين في استنباطهم لأحكام الشريعة التي يحويها الحديث، وكيفية تناولهم لشرح الحديث، ولاسيما في الأحاديث التي خرجت مخرج الحلال والحرام، والحدود، أو التي تناولت الشأن العام للمسلمين.

وقد سئل الهادي الطرابلسي: هل هناك فرق بين المعنى والدلالة؟ فقال: "بالتأكيد هناك فرق، المعنى يكون للفظ مفردة والدلالة تكتسبها اللفظة بفضل التركيب، الدلالة ترتبط بالرؤية والمعنى يرتبط بالبنية، فهناك بُنى وهناك رؤى، بنى تستطيع أن تضبط للمفردات معانيها ورؤى تتأسس على السياقات، ويفك إشكالاتها التأويل، ومن هنا يأتي انفتاح النص، فإذا كانت مفرداته ذات معان محدودة يمكن التحكم فيها، وبالتالي فإن دلالاته منفتحة، تقبل المراجعة كل وقت، وليس معنى ذلك أنها متقلبة خارجة عن التقيد وإنما هي مرتبهة بالسياق وظروفه غير المتنامية وأقصد بظروفه أي تشكلاته." (29)

(29) - الجديد في مناهج المفسرين، ص: 46-47، عن الهادي الطرابلسي: حوار....



وهذه الجوانب التي ذكرتها تختلف بحسب كل مدرسة تعمقا وإيجازا، وسنرى ذلك في الشرح اللغوي والتحليلي والفقهني للحديث النبوي.

وبذلك نقول لولا أهمية شروح الأحاديث النبوية لما وقع وحصل اتفاق في توجيه الحديث وشرحه بين أهل الفنون فيه من المدارس السالفة الذكر، وحتى نبين أكثر أهمية شروح الحديث النبوي نطرح السؤال التالي:

ما هي أسباب لجوء العلماء إلى شرح كتب الحديث؟

إن الذين وضعوا كتباً معينة مهما كانت إنما وضعت بذاتها من غير شروح لها، وقد تبين أن اللجوء إلى شرح كتاب معين ولاسيما الأحاديث النبوية له أسباب وهي:

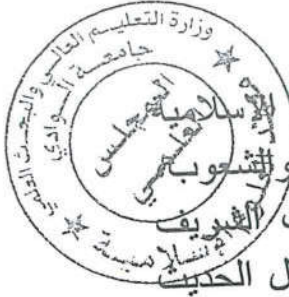
أ- بعض المصنفين أعطى ملكة قوية فتراه يجمع المعاني الدقيقة في لفظ وجيز، فمثل هذا اللفظ الوجيز لا يستقيم لكل الناس، لذلك لا بد من وضع شرح على مثل هذه الكتب، ويقدم في مثل هذه الحالات شرح المصنف لمصنّفه لأنه أدل على المراد من شرح غيره له، وأهل مكة أدري بشعابها.

ب- البشر يعتريه نقص مهما أتى من العلم، فلذلك ترى بعض العلماء يستدرك على أخيه العالم الآخر في مسائل معينة، والعلم وصل إلينا نظيفاً بفضل هذه التعقيبات والاستدراكات والمنافحات.

وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- أفصح العرب على الإطلاق، وكان الصحابة -رضوان الله عليهم- يتفاوتون في فهم كلامه -عليه الصلاة والسلام-.

فقد أخرج الإمام البخاري -رحمه الله- في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، من حديث أبي سعيد الخدري قال: «خطب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الناس، وقال: إن الله خير عبداً بين الدنيا وما عنده، فاختر ذلك العبد ما عند الله، قال: فبكى أبو بكر! فعجبنا لبيكاته! أن يخبر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن عبد خير! فكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هو المخير، وكان أبو بكر أعلمنا».

فرغم نبوغهم في اللغة العربية ونباهة عقولهم، إلا أنهم كانوا يسألون رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن أشياء في أحاديثه لم يفهموها، ولذلك كانت حاجة الجيل الذي بعدهم إلى طلب البيان أوكد، ولاسيما مع تقاصر الهمم في طلب العلم الشرعي، لذلك كان لشرح الحديث أهمية كبرى، والدليل على ذلك أن المصنفات في شرح الحديث وبيان معانيه وغريبه أكثر عدداً من المصنفات في الرجال ونحوها، وقد تقدم قول الحافظ ابن حجر في هذه المسألة أن ذلك حقيقة عندما قال، بل ذلك هو الواقع.



ج- السبب اللغوي، ويعود هذا إلى عوامل منها، اتساع رقعة الأقاليم ودخول شعوب أخرى غير العرب في هداية الإسلام، واختلاط القبائل كل ذلك أدى إلى ظهور اللحن في اللغة العربية لغة القرآن والحديث وانتشر الجهل بأساليبها وتراكيبها ومعانيها وهذا الأمر من شأنه أن يجعل الحديث عسيرا غير يسير، وقد تصدت لهذه المهنة جهود العلماء بالشرح والتوضيح.

د- تدوين السنة النبوية، لازم هذا التدوين الشرح للسنة فالإمام البخاري -رحمه الله- كان يوضح الحديث في الباب بأية قرآنية أو بأثر الصحابي، أو بمتابع آخر، أو بمعلق من معلقاته وهكذا.

هـ بروز المذاهب الفقهية، فكل مذهب يشرح الحديث وفق مذهبه، فكان هذا سببا في ظهور الشروح بحسب المذاهب الفقهية السائدة آنذاك.

و- ويضاف إلى ذلك الاستجابة لرغبات طلبة العلم، فكم من شرح وضع إلا وكان وراءه تلاميذ الشارح أو أقرانه في ذلك العلم، ومقدمات شروح الأحاديث كلها تبين أن الشارح استجاب لرغبات تلاميذه لوضع شرح مختصر على الباب كذا.

المطلب الثالث: شروط وآداب الشارح

من يريد أن يشرح الأحاديث لا بد أن تتوفر فيه شروطا وآدابا تتمثل فيما يلي:

1- شروط الشارح: تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

أ- إخلاص النية لله تعالى: وهذا شرط يستصحب من أول العمل إلى آخره، فإن فات في أوله استدرك بعد ذلك في أي محل منه، يُروى عن بعض الأفاضل أنه قال: «طلبنا الحديث لغير الله، فأبى الله إلا أن يكون له»، فإن إخلاص النية شرط لقبول عمل الإنسان المسلم، ولا ينبغي أن يربط شرحه للحديث وخدمته بعاجل من أمور الدنيا ومصالحها المادية، بل يستحضر التقرب به لله تعالى، فيخلص فيه، لأن شرح الحديث عبادة من العبادات، وقربة من القرب، فإن خلصت فيه النية قبل وزكا، ونمت بركته، وإن قصد به غير وجه الله تعالى حبط وضاع، وخسرت صفقته، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من طلب العلم ليماري به السفهاء، أو ليباهي به العلماء، أو ليصرف وجوه الناس إليه، فهو في النار»⁽³⁰⁾ فليخلص شرح الحديث لله

(30) - سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، دت، باب: الانتفاع بالعلم والعمل به، حديث رقم: 253، ج1، ص93، والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، باب الترهيب من طلب العلم لغير الله، بترتيب أحاديث الجامع، عوني نعيم الشريف، وشرح غريب الفاظه: علي حسن عبد الحميد، ج1، ص71.



تعالى، وليحذر الرياء، وينأى بنفسه عن التكبر والغرور، ويترك المرء الحديث، لأنه الممارسة لا تنشر العلم، وإنما تنشر البغضاء والشحناء، والكبرياء والغرور، ولا بأس بالمناقشات البناءة، إظهاراً للحق والحقيقة. (31)

ب- معرفة اللغة: تشكل اللغة الأساس الأول لفهم النص، أي نص في كل لغة، فلا يتوقع فهم لمن لا يعرف لغة ما لنص مكتوب بها، فلغة الحديث النبوي هي اللغة العربية، فيجب على شارح الحديث أن يكون على حظ وافر من المعرفة بهذه اللغة من الألفاظ ومعانيها اللغوية والمرادة، والحقيقة والمجاز، وما طرأ على المفردات اللغوية- على سعتها- من تغير في الدلالات، وما تتسع له اللغة العربية من الاشتقاق ومن يجهل هذه الأمور المتصلة باللغة ولا يدرك أهميتها في التعامل مع النصوص الواردة بها يخطئ في الفهم، ويقع في التناقض، ولا يوجد في تاريخ شروح الحديث من شرحه وهو لا يعرف اللغة العربية، وما لها من الجوانب السالفة.

وقد اهتم بدر الدين العيني في شرحه الصحيح البخاري، الموسوم بـ «عمدة القاري» اهتماماً كبيراً، حيث عقد عنواناً جانبياً لبيان اللغة، وبيان الصرف، وبيان الإعراب، وبيان المعاني، وبيان البيان، وبيان التفسير (إن كان الحديث متضمناً لآية عند شرح كل حديث تقريباً). (32)

ومن لا إمام له من الشارحين لحديث النبي -صلى الله عليه وسلم- بجوانب اللغة العربية، فلا محالة أن يسقط في العبث ويسقط في الأخطاء، ويكون سبباً في اتساع الخرق في فهم أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- ويكون سبباً في تأويله لأحاديث واعطائها مفهوماً غير مفهوماً غير مفهومها، وبالتالي ينحرف الشرح الحديثي عن هدي النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ج - التأهل في العلم الذي فيه هذا المتن: إذ غالباً ما يتضمن المتن معاني دقيقة بكلام وجيز كافياً في الدلالة على المطلوب، وذلك من كمال مهارة المصنف، فإذا لم يكن الشارح متأهلاً في العلم قريباً من مهارة المصنف يعسر عليه فهم بعض المتن، ويصعب عليه الوقوف على المراد منه على وجهه، ويأتي شرحه غير محرر ولا مدقق. (33)

(31)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، محمد أبو الليث الخير أبادي، ص:43

(32)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، مرجع سابق، ص:46.

(33)- روافد حديثية، محمد بن عمر بن سالم بازمول، ص:187-188



وهذا الشرط خاص بمن ينهل من كلام العلماء الذين أوردوا الشروح حيث كيف يفهم كلامهم، لأن من العلماء من أوتي مهارات عجيبة وعبارة دقيقة، يغلب عليها الأسلوب غير المباشر في التعامل مع أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، هذا ما يقال عن كلام وشرح العلماء للأحاديث النبوية، فكيف بمن ينهل من كلامهم أن يتعامل بشكل مباشر مع أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- فلا يستطيع أن يخوض غمار هذا العلم إلا من أوتي مكنة في هذا الشأن، نسأل الله تبارك وتعالى أن يرزق ذلك.

د- المعرفة باصطلاحات العلماء في التصنيف: المعرفة باصطلاحات العلماء في التصنيف واصطلاحات أهل الفن الذي فيه المتن، واصطلاحات العالم صاحب المتن في كتابه، فإنه إذا تكلم الرجل في غير فنه أتى بالعجائب (34).

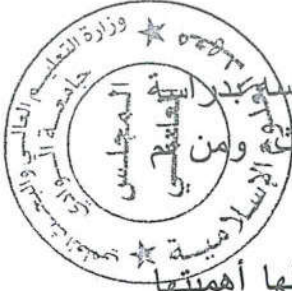
هـ - الدراية بكلام المصنف صاحب المتن: الدراية بكلام المصنف صاحب المتن في كتبه الأخرى، إذ هذا من أنفع وأجدر وأحق ما يكون في تحرر المراد من عبارة المتن، ولذلك شرح بعض العلماء تصنيفه، وصاحب الدار أدري بما فيه (35).

لأن منهج العلماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام فالقسم الأول منه، يثبت العالم في كتابه، ويقول منهجي وشرطي في كتابي كذا وكذا، وهذا أنفع لمن يطلع على كتبه وكلامه وعلمه، أما القسم الثاني منه، فمنهجه مبنوث في كتابه المعني، ويستنبط من خلال كتابه ذلك، أما القسم الثالث والأخير، فمنهج العالم يقع في كتبه الأخرى، بحيث يتعدى المطلع ذات الكتاب إلى كتب المصنف الأخرى، وإذا تعذر الأمر، فيقارن علمه وكلامه يعلم وكلام أقرانه، أي أقران ذلك العالم لاستنباط منهجه وضوابطه في علمه ذلك، وذلك من خلال من عاش من العلماء في زمانه وشاركوه في ذلك الفن، وشرح الحديث واحد من هذه الفنون.

و- توثيق النص: إن توثيق الحديث مثل معرفة اللغة في الأهمية، لأن الحديث دين، ولا يؤخذ في الدين إلا ما هو ثابت سندا وممتنا، ويستعان أولا بما فعل علماؤنا للتوثيق في جانبي الرواية، أي من جهة السند ومن جهة المتن، ويعطي كل حديث بسنده ومتمه درجته المطابقة لحاله.

(34)- روافد حديثية، محمد بن عمر بن سالم بازمول، ص:188.

(35)- روافد حديثية، مرجع سابق، ص:188.



وإذا لم يفز فرضاً- بدرجة الحديث في كلام الأئمة المتقدمين فليقم بنفسه بدراسة إسناده وطرقه وشواهد ومتمنه، حسب القواعد التي وضعها علماء الحديث، ومن أمثلتها (36) يحكم عليه بما يناسب حاله سنداً أو متناً.

ي- الإحاطة بطرق شرح الحديث: إن الإحاطة بطرق شرح الحديث لها أهميتها الكبرى، ولا بد للشارح للأحاديث النبوية أن يكون على دراية تامة بذلك، وأفضل طرق تفسير حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما يلي:

الطريقة الأولى: الحديث يفسر بالحديث، وهذه الطريقة تحوي ثلاثة أصول:

أ-الأصل الأول: أن يفسر الحديث من لفظه نفسه. (37)

ب-الأصل الثاني: شرح الحديث بنفسه، فما أجمل أو اختصر في رواية فسر في رواية أخرى، وهذا من خلال رواياته، المتعددة إن وجدت، والوظيفة هنا جمع طرق الحديث ورواياته. (38) لأن بيان تعدد روايات الحديث الواحد واختلاف ألفاظه في جميع طرقه وشواهد، لها من الفوائد ما لا تخف على فرسان هذا الميدان، خاصة إذا كان في متن الحديث غموض وخفاء، مما قد يتسبب في تعارض مع غيره أو إشكال في مفهومه، فيجمع ألفاظه من الطرق والشواهد قد يطلع الشارح على ما يزيل ذلك الغموض والخفاء من زيادة كلمات أو سبب أو ما إلى ذلك. (39)

ج- الأصل الثالث: تفسير الحديث بحديث آخر في الباب نفسه، والوظيفة هنا النظر في كتب الحديث المرتبة بحسب الموضوعات كالمصنفات، والموطآت، والجوامع والسنن، والمستدركات، والمستخرجات، والأجزاء، ومن أنفع الكتب في الوقوف على الأحاديث والروايات في الكتب الستة كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير الجزري. (40) -رحمه الله- لأن مثل هذه الكتب الحديثية المرتبة على الأبواب السالفة الذكر تسهل للشارح الوصول إلى الحدث بكل سهولة. (41)

(36)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، مرجع سابق، ص:46

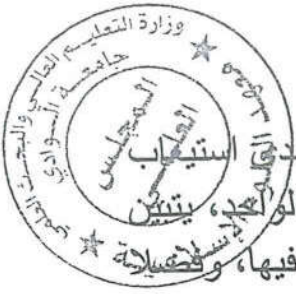
(37)- سنرى كل ذلك عندما نتناول في المبحث الثاني من هذا الفصل، الموسوم بـ «طرق شرح الحديث»

(38)- روافد حديثية، مرجع سابق، ص:188.

(39)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، مرجع سابق، ص:49-50.

(40)- روافد حديثية، مرجع سابق، ص:153-154.

(41)- ذكرنا الكتب المرتبة على الأبواب والموضوعات، هناك مسانيد ومعاجم فيها أحاديث والروايات ما لا يوجد في الكتب المرتبة على الأبواب، ويستفاد من مثل هذه الأحاديث وذلك بالرجوع إلى الكتب التي رتببت المسانيد والمعاجم، كترتيب مسند أحمد (الفتح الرباني)، وكرتيب مسند الشافعي للسندي وترتيب مسند أبي داود الطيالسي للبيها.



والإحاطة بأحاديث الواردة في الموضوع لها أهميتها، لأنها تدل على مدى استيعاب السنة لجوانب الموضوع الواحد، وجمع هذه الروايات في الموضوع الواحد، يبين للعلماء كيف أحاطت السنة بجوانب الموضوع، مما يؤكد جانب الوحي فيها، وفصلها عن أن هذا الجمع بهذا التتبع يتيح الفهم الدقيق لكل رواية على حده لارتباطها بموقفها وظروفها، وملابساتها قبل أن تنسجم في بناء الموضوع الواحد.⁽⁴²⁾

فوائد:

الفائدة الأولى: ما هو الدليل على أن من شرط الشارح الإحاطة بطرق شرح الحديث بأصوله الثلاثة؟

- المصنفات، هو كتاب مرتب على الأبواب الفقهية، كالسنن إلا أنه أصل مادته المرفوع والموقوف والمقطوع، فهو يختلف عن كتب السنن في أنه ليس مقصوراً على المرفوع ويختلف عن الموطآت في أنه يدخل فيه المقطوعات.

- الموطآت هي كتب مرتبة على الأبواب الفقهية كالسنن، لكن يورد فيها الموقوف أصلاً في الباب، بخلاف السنن، فإن الأصل فيها المرفوع.

- كتب الجوامع واحداً جامع، تطلق على الكتب الشبيهة بالمصنفات، وتطلق على الكتاب المشتمل على المرفوع في ثمانية مقاصد، التوحيد والعقيدة، والفقه والرقائق والفتن والملاحم، والتاريخ وبدء الحق، والسيرة النبوية، والتفسير، والمناقب والفضائل.

كتب السنن هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الوقوف لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثاً.

المستدرجات والمستخرجات معروفة.

الأجزاء الحديثية ومفردها جزء، والجزء تأليف يجمع الأحاديث المروية عن رجل واحد، سواء كان ذلك الرجل من طبقه الصحابة، أو من بعدهم، كجزء حديث أبي بكر، وجزء حديث مالك، كما أن الجزء يطلق على التأليف الذي يدرس أسانيد الحديث الواحد ويتكلم عليه، مثل: «اختيار الأولى في حديث اختصام الملا الأعلى» للحافظ ابن رجب الحنبلي، كما أن الأجزاء الحديثية قد توضع في بعض الموضوعات الجزئية، مثل: «جزء القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري، و«الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي، وجزء قيام الليلة» للمروزي، وقد يجمع الجزء أحاديث انتخابها المؤلف لما وقع لها في نفسه: ك«العشاريات» و«العشرينات» و«الأربعينات» و«الخمسينات» و«الثمانينات» ومنه كتاب «الوحدات»، للإمام مسلم.

(42)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، مرجع سابق، ص 46.



- 1) قال ابن حزم -رحمه الله- وهو يتكلم عن الأحاديث المتعارضة: «تأليف كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وضم بعضها إلى بعض، والأخذ بجميعه فرض يحل سواه». (43)
- 2) وقال الحافظ ابن حجر: «الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض، فإنها في حكم الحديث الواحد، فيحمل مطلقها على مقيدها، ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها، وبالله التوفيق». (44)
- 3) قال ابن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضها ببعض». (45)
- 4) وقال علي بن المدني -رحمه الله-: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه». (46)
- 5) قال يحيى بن معين -رحمه الله-: «أكتب الحديث خمسين مرة، فإن له أفات كثيرة». (47)

نلاحظ بأن أقوال العلماء هذه يُحتاج إليها وضرورية في الأسانيد، وفي المتن، أما في الأسانيد فيحتاج إليها في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، أما في المتن فيحتاج إليها إلى توجيه الحديث الذي هو محل تجاذب المحدثين والفقهاء واللغويين في بيانه وشرحه.

الفائدة الثانية: تعدد روايات الحديث الواحد، هل يحمل على تعدد القصة، أم على تصرف الرواة؟

تعدد روايات الحديث الواحد إذا اتحد مخرجه لا يخلو من أربع حالات:

الأولى: أن يكون في رواية ما ليس في الأخرى.

الثانية: أن يخالف ما في رواية ما جاء في الرواية الأخرى.

(43)- المحلى، مرجع سابق، ج3، ص: 240.

(44)- فتح الباري، ج11، ص: 270.

(45)- الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع، مرجع سابق، ج2، ص: 295-296.

(46)- المرجع السابق، ج2، ص: 212.

(47)- المرجع السابق، ج2، ص: 212.



الثالثة: أن تتخالف الروايات في محل وتتفق في غيره، دون أن
الاختلاف على محل الاتفاق.

الرابعة: أن تختلف الروايات في اللفظ وتتحد في المعنى.

ففي الحالة الأولى: يؤخذ بمجموع ما في الروايات ولا يرد ما فيها، فالقصة
واحدة والمعاني التي دلت عليها الروايات مرادة، إذ الأصل أن الراوي ثقة ضابطاً،
ولا يتصرف بما يحيل المعنى المراد، وهذا محله إذا لم تدل القرائن على شذوذ هذه
الروايات.

وفي الحالة الثانية: أن يقع الاختلاف في اللفظ مع اختلاف المعنى، فإن أمكن الجمع
والتوفيق بين الروايات صير إليه، وإلا صير إلى الترجيح بين الروايات.

وفي الحالة الثالثة: يقبل محل الاتفاق ويرد محل الاختلاف، لأنه مضطرب.

وفي الحالة الرابعة: يحمل فيه ذلك على تصرف الرواة، وأنه من باب الرواية
بالمعنى. (48)

لأنه في بعض الأحيان يقع خلاف بين المحدثين والفقهاء في شرح وتوجيه
الحديث، بسبب أن الفقهاء يرون في الحديث ورواياته أنه يندرج ضمن تعدد
الواقعة، فيوجهونه بحسب ما يقتضيه تعدد الواقعة، بينما يوجهونه المحدثون توجيهها
آخر، وذلك في اتحاد مخرج الرواية، والاختلاف الذي وقع في الحديث يحسبونه
على الراوي نفسه مخرج الحديث، أو يعزونه إلى الخلاف الذي وقع بين تلاميذ
الشيخ فيما بينهم عليه، فلا بد للشارح أن يأخذ هذا بعين الاعتبار.

وليس من المعتبر أن يعدّ أي اختلاف بين روايات الحديث الواحد مبرراً للقول بتعدد
القصة، وقد رد ابن القيم -رحمه الله- على من ادّعى هذا القول ووصفه بأنه ممن لا
تحقيق عنده، إذ قال: «وهذه الطريقة يسلكها كثير ممن لا تحقيق عنده، وهي احتمال
التكرار في كل حديث اختلفت ألفاظه بحسب اختلافها، وهو مما يقطع ببطلانه في
أكثر المواضع».

- كالقطع ببطلان التعدد في اشتراء البعير من جابر مرارا في أسفار.
- والقطع ببطلان التعدد في نكاح الواهبة نفسها بلفظ الإنكاح مرة والتزويج
مرة والإملاك مرة.

(48) - روافد حديثية، مرجع سابق، ص 155-156.



- والقطع ببطلان الإسراء مرارا كل مرة يفرض عليه فيها خمسون صلاة، ثم يجلس العاشق لا يبذل العاشق في القول لدي هي خمس وهي خمسون في الأجر، ثم يفرضها في الثاني خمسين.

فهذا مما حرم ببطلانه ونظائره كثيرة.

كقول بعضهم في حديث عمران بن حصين: «كان الله ولا شيء قبله»، «وكان ولا شيء، غيره»، «وكان ولا شيء معه».

إنه يجوز أن تكون وقائع متعددة، وهذا القائل لو تأمل سياق الحديث لاستحيا من هذا القول، فإن سياقه أنه أناخ راحلته بباب المسجد ثم تفلتت فذهب يطلبها، ورسول الله صلى الله عليه وسلم- في هذا الحديث فقال بعد ذلك: «وايم الله وددت لو أني قعدت وتركتها»؛ فيا سبحان الله في كل مرة يتفق له هذا؟ وبالجملة فهذه طريقة من لا تحقيق له» (49).

إن لا نستطيع أن نحكم على الحديث أنه من باب تعدد القصة إلا إذا أتينا علما وتحققا في مسألة تصرف الرواة في الحديث، إما من تلاميذ الشيخ على شيخهم راوي الحديث وهو مدار الإسناد، أم من الشيخ على نفسه وهذه مسألة مهمة لا يتسرع إلى الحكم بأن هذا الاختلاف يؤول إلى تعدد الواقع أو القصة وهو موضوع دقيق يحتاج إلى تحقيق القول في مثل هذه المسائل والله أعلم.

الفائدة الثالثة: الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه هل يستعان به في شرح الحديث؟

الجواب: الذي يفهم من تصرفات الأئمة وكلامهم أن هناك مجالا للعمل بالحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه في شرح الحديث، وذلك في الترجيح بين المعاني التي يحتملها الحديث الصحيح، فلا يكون الحديث الضعيف مؤسسا لمعنى، غايته أن يرجح بين محتملات في معنى الحديث الصحيح.

وعلى هذا المعنى -عندي- يحمل كلام أحمد بن حنبل -رحمه الله- (ت 241هـ) في قوله: «وربما كان الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في إسناده شيء فتأخذ

(49)- روافد حديثية ص 155-156 نقلا عن تهذيب مختصر السنن، ج1، ص (346-347).



به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه، وربما أخذنا بالحديث المرسل إذا لم يجيء **خلافه العلمي** أثبت منه»⁽⁵⁰⁾.

لكن يلاحظ أن ذلك بالشروط التالية:

1- ألا يشتد ضعف الحديث

2- أن يكون معناه مما يحتمله لفظ الحديث الصحيح

3- ألا يخالفه ما هو أثبت منه.

4- أن يكون ذلك في جملة مرجحات.

فالشرط الأول والثالث جاء في كلام الإمام أحمد -رحمه الله-.

والشرط الرابع جاء في تصرفات أهل العلم

وقد أقر النووي (ت676هـ) الترجيح بالمرسل، ولم يتعقب فقال أثناء كلامه عن مراسيل سعيد بن المسيب عند الشافعي -رحمه الله-: «وقالوا: وإنما رجح الشافعي بمرسله، والترجيح بالمرسل جائز»⁽⁵¹⁾.

ولما تعرض ابن القيم (ت751هـ) -رحمه الله- لتفسير قوله تعالى: «ذلك أدنى ألا تعولوا» (النساء:3) رجح أنه بمعنى: ألا تميلوا وتجوروا، ورجحه من عشرة وجوه، قال: «الثاني: أن هذا مروى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولو كان من الغرائب، فإنه يصلح للترجيح»⁽⁵²⁾.

بعد أن تناولنا شروط الشارح، وهي واجبة التعامل معها وبعض الفوائد التي ألحقناها بهذه الشروط، سأنتقل إلى سرد آداب الشارح، والتي تعتبر متممة لشروط الشارح، وبها تكتمل شروط الشارح وآدابه.

⁽⁵⁰⁾- روافد حديثية، ص 157 نقلا عن المسوذة، ص(276).

⁽⁵¹⁾- روافد حديثية، ص 158 نقلا عن المجموع شرح المهذب، ج1، ص61.

⁽⁵²⁾- روافد حديثية، ص18، نقلا عن تحفة المودود، ص14.



2- آداب الشارح: يمكن تلخيص والتعرض لآداب الشارح فيما يلي:

1- أن يحرص على اتقانه، وذلك من خلال بيان المعنى المراد، وتعليل الحكم، والوقوف على مناسبته وبلاغته، وأسرار التعبير الأسلوب للمعنى المراد تقريره.

فيفاوض المتخصصين فيما يتعلق به الحديث، كالتعارض الذي يعترض الحديث، وبما قرره أهل العلم في مختلف الحديث ومشكله، رادا طعون أهل الريب والإلحاد، كل هذا يكون باستشارة واستعانة ومؤانسة أهل العم في ذلك، مستعينا أكثر على هدي النبي -صلى الله عليه وسلم- وكلام الصحابة والتابعين ومن تبعهم إلى يوم الدين، وقد أرشد أحمد -رحمه الله- سائله إلى عبيد الله القاسم بن سلام في مسألة غريب الحديث.

2- لا بد للشارح أن يعزو كل ما له علاقة من علم لأصحابه، فلا يسرق في النقول ولا ينسب ذلك لنفسه، وفائدة ذلك احترام الآخرين والاعتراف بمكانتهم وجهدهم، ومن بركة العلم عزو العلم لأهله.

3- أن يكون الشارح موضوعيا عند شرحه للحديث، فلا يتعصب لمذهب معين ولا لرأي آخر إنما يناقش الموضوع بحسب الأمانة العلمية، فلا يتعن في إظهار قول إمام، ويضرب الصفح عن قول إمام آخر بحجة واهية، فهذا ليس من الموضوعية، بل ينصر الدليل وينتصر للحق كما يراه و يعتقد، ولا ينتصر لرجل الرأي والمذهب، فهذا من باب التعصب.

أن يطيل نفسه في شرح الحديث، فليس من الأدب أن يطيل النفس في أول حديث الكتاب، ثم يقصر جهده في آخر حديث من الكتاب، ولنا في ذلك أسوة حسنة في كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- فإن نفسه مثلما كان في أول الحديث ختمه في آخره، بخلاف غيره، كمحمود العيني كتابه "عمدة القاري"، فنفسه في بداية الحديث ليس كنفسه في آخر الحديث، نسأل الله في ذلك الإخلاص وحسن القصد.

5- أن يقدم الشارح العذر بين يدي التنبيه والتعقيب، لأن الإنسان محل النسيان، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان، فكيف بمن جمع المطالب من مجالها المتفرقة.

وليس كل كتاب ينقل المصنف منه سالما عن العيب محفوظا له عن ظهر الخيب، حتى يلام في خطئه، فينبغي أن يتأدب عن تصريح الطعن للسلف مطلقا، ويكنى بمثل: «قيل»، «وظن» و«وهم»، فلا يعين ولا يسمي، وذلك من باب صيانة



عرض الآخرين وجهدهم في هذا الشرح، وكم من كتاب تراه مملوءاً بالهدود، لكن العلم في الأخطاء الواردة منهم ليست من صنعهم، إنما هي من صنع النساخ الذين نسخوا عنهم الإسهال الشروح. (53)

المطلب الرابع: نشأة الشروح الحديثية وتطورها وبداية التصنيف فيها:

أول ما نشأت الشروح الحديثية نشأت في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- فأول محطة نبدأ بها هي عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-.

1- نشأة الشرح الحديثي في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-:

تعود نشأة الشرح الحديثي إلى عصر النبي -صلى الله عليه وسلم- وصحابته الكرام -رضوان الله عليهم- وكان يستعمل أساليب متعددة في إيصال معنى الحديث في أذهان الصحابة -رضوان الله عليهم- ومن أساليبه أنه كان يكرر الكلام حتى يفهم وربما يحصى، فعن عائشة رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- : «كان يحدث حديثاً لو عدّ العاد لأحصاه» (54).

وكانت تقول عائشة رضي الله عنها- : «ما إذا كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يسرد سردكم هذا، ولكنه كان يتكلم بكلام بينه فصل، يحفظه من جلس إليه» (55).

وكان -صلى الله عليه وسلم- يعيد الكلمة ثلاثاً ليفهمها الصحابة رضي الله عنهم- ويعقلوها، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه- قال: «كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعيد الكلمة ثلاثاً لتعقل عنه» (56) وعن عائشة رضي الله عنها- : «كان يحدثها حديثاً لو عدّ العاد لأحصاه» (57).

(53)- انتخبت هذه الآداب المنسقة، وزدت عليها، من كتاب روافد حديثية للشيخ محمد بازمول، وشرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق لمحمد أبي الليث أبادي.

(54)- صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي -صلى الله عليه وسلم- الحديث رقم: 3374، ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والحقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، حدث رقم: 2493.

(55)- أخرجه الترمذي، الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب: في كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (3639)، وقال: «هذا حدث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الزهري».

(56)- المرجع السابق، حديث رقم: 3640.

(57)- أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: صفة النبي -صلى الله عليه وسلم- حديث رقم 3374.



كما كان صلى الله عليه وسلم- ينهج ويسلك مع أصحابه نهج السؤال، طريقة يستخدمها لجذب وتنبيه الصحابة لفهم ما يريد أن يقذفه في قلوبهم، وحسن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أندرون ما المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من أيسر الإسلام، لا درهم له وملا متاع، فقال: «إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطي هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم، فطرحته عليه، ثم طرح في النار.» (58)

وفي خطباته وتفهمه للصحابة مراد ومقصد الأحاديث، إذ كان يستعمل ما قل من الكلام ودل، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه- أن رسول الله عليه وسلم- قال: «فُضلت على الأنبياء بست، أعطيت جوامع الكلام ونُصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً، وأرسلت إلى الخلق كافة و ختم بي النبيون.» (59)

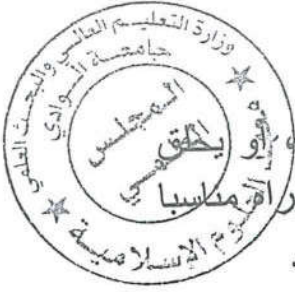
وكان صلى الله عليه وسلم- يستعمل الأسلوب الإشاري في الحديث: والأسلوب الإشاري هو أسلوب يستعمل في تقريب المعنى للمخاطب، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم- في حديثه في العديد من الوقائع، ويقصد به الإشارة باليد أو الإصبع أو اللسان... الخ. لإضفاء مزيداً من الشرح والبيان إذا الغاية من الحديث فهمه، والعمل به وهو أسلوب لطيف أوقع في القلوب وأسرع في التفهيم، ودرج أحياناً رواة الحديث على ترديده، على ذات الكيفية التي رووها على النبي صلى الله عليه وسلم-. (60)

ويسمى الأسلوب الإشاري عند المحدثين وذلك عندما يُروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم- بملاسات معينة، كأن يقول الراوي كلمتي النبي صلى الله عليه وسلم- وأخذ بلحيته، أو يقول شبك النبي صلى الله عليه وسلم- وقال كذا...، وإذا روي الراوي مثل هذه الأحاديث، يعني يروي الراوي الحديث وملاسات الحديث، فهو مدعاة أنه يقبل حديث الراوي عند النقّاد، لأن حكايته للحديث ولما يحوم حول الحديث دليل على حفظه، وهذا معروف عند النقّاد من أهل الحديث.

(58)- صحيح مسلم، الإمام مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، ج4، ص197، حديث رقم 2581.

(59)- المرجع السابق، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: ابتداء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم- حديث رقم 2550.

(60)- منهجية شرح الحديث: أصالة ومعاصرة، أحمد المجتبى يانقا، وإسماعيل حاج عبد الله، مقال منشور في «مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف»، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بتاريخ: 17-18 جويلية 2006، ص181-182.



وكان يستعمل -صلى الله عليه وسلم- أساليب كثيرة، كأن يشير بيده، أو أصابعه أو يشبكها، أو يخطّ خطوطا في الأرض، وكان يستعمل كل ما يراه مناسباً لأن يصل إلى أذهان أصحابه -رضوان الله عليهم- وفيما يلي تفصيل ذلك.

الإشارة باليد: عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كنا في سفر مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلما غربت الشمس قال لرجل: «أنزل فاجدح لي». قال: يا رسول الله لو أمسيت، ثم قال: أنزل فاجدح قال: يا رسول الله لو أمسيت، إن عليك نهارة، ثم قال: أنزل فاجدح. فنزل فجدح له في الثالثة، فشرب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم أوما بيده إلى المشرق فقال: إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم». (61)

تحليق الأصابع: وهو أسلوب أكثر وقعا في نفس المتحدثين والمخاطب على حد سواء، لما فيه من تخيل في أبعاد الكلام، وعمق في التحليل، عن زينب بنت جحش أن النبي -صلى الله عليه وسلم- دخل عليها فرغاً يقول: «لا إله إلا الله ويل للعرب من شرٍ قد اقترب فُتِحَ اليومَ من ردمٍ يأجوجَ ومأجوجَ مثلُ هذا، وحلق بِإصْبَعِهِ وبِالتي تليها فقالت زينب، فقلت: يا رسول الله أنهلكَ وفينا الصالحون قال نعم إذا كُتِرَ الخَبَثُ». (62)

ويقصد -صلى الله عليه وسلم- هنا بالخَبَثِ الفساد والطغيان والجهل بالمعصية وانتهاك حرمة الله ليلاً ونهاراً، فلا أمر بالمعروف ولا نهي عن المنكر.

تشبيك الأصابع: عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً وشبك أصابعه». (63)

الهمس: عن جابر بن سمرة، قال: كنت مع أبي عند النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: «يكون لهذه الأمة اثنا عشر قيماً لا يضرهم من خذلهم، ثم همس رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بكلمة لم أسمعها، فقلت: لأبي: ما الكلمة التي همس بها النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «كلهم من قریش». (64)

(61)- البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص43.

(62)- البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص241.

(63)- البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص129.

(64)- الطبراني، سليمان بن احمد بن ايوب الشامي، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، 1415هـ، ص3، ص201.



التمثيل: يستعمل النبي -صلى الله عليه وسلم- الأمثلة التوضيحية للبيان البيئية حتى يكون أوقع في النفس وأسرع في الفهم، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَ مَثَلُهَا لَا نَقِيَّةَ قَبْلَتْ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتْ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمَسَكَتْ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تَنْبِتُ كَلَأً فَذَلِكَ مَثَلٌ مَنْ فَهَّمَهُ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعِلِمٌ وَعِلْمٌ وَمَثَلٌ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ» (65).

وهذا أسلوب بديع وفصيح وجامع للكلام.

أسلوب الوصية: هو أسلوب يفيد في زيادة الانتباه، وحسن فهم المراد من الوصية، كما توقعه الموصي إليه من الفوائد، عن الصَّنَابِحِيِّ عن معاذ بن جبل أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أخذ بيده وقال: «يا معاذ والله لإني أحبك والله لأنني أحبك». فقال: أوصيك يا معاذ لا تَدَعَنَّ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ» (66) وأوصى بذلك معاذ الصنابحي، وأوصى به الصنابحيُّ أبا عبد الرحمن (67) وكان -صلى الله عليه وسلم- يُفَصِّلُ العبادات كالصلاة وأعمال الحج بأفعاله -صلى الله عليه وسلم-.

ومن أساليبه أنه كان يجيب السائل، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: «لا عدوى، ولا صَفَرٌ، ولا هَامَةٌ فقال أعرابي يا رسول الله فما بال إيلي تكون في الرمل كأنما الضبَاءُ فيأتي البعير الأجرُبُ فيدخل بينها فيجربُها فقال فمن أعدى الأول» (68).

وكان يكشف لما استشكل على الفهم من الحديث، ففي الحديث لما نزلت «والذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم...» (الأنعام: 82) قلنا يا رسول الله أيننا لا يظلم نفسه؟ قال: ليس كما تقولون: (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) بشرك، أو لم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه (يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم) (لقمان: 13). (69)

(65)- البخاري، صحيح البخاري، ص30.

(66)- صحح سنن أبي داود، الألباني، حديث رقم: 1521، قال الألباني، صحيح، ج1، ص417.

(67)- منهجية شرح الحديث، أصالة ومعاصرة، مرجع سابق، ص182، 183، 184.

(68)- صحيح البخاري، ج7، ص166.

(69)- المرجع السابق، حديث رقم 3181.



وإذا ما قورن ما كان يفسره من القرآن، فما كان يشرحه من الحديث كان ضيق، وبأساليب بسيطة، كما سبق فمنها ما كان شفهياً، ومنها ما كان بأشياء أخرى، كالإشارات والأسئلة والتمثيل هو أسلوب في بدايته، لأن الذين كان يخطبهم كانوا عرب أقحاح لم تختلط العجمة لا بعقولهم ولا بأذهانهم. ولما انتشر الإسلام خارج الجزيرة العربية، ودخل في الإسلام كثير من غير أصحاب اللسان العربي وانتشرت العجمة بين العرب، أصبحت الحاجة إلى شرح الحديث أكثر، وفي هذه المرحلة بالذات ظهرت بعض المصنفات في عم شرح الحديث.

2- تطور الشرح الحديثي في عصر الصحابة:

رأينا في نشأة الشرح الحديثي في العصر النبوي أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يعلم ويشرح ما أشكل من الأحاديث للصحابة من غير أن يكون هناك وجود لكتب الحديث التي جمعت الأحاديث، إنما كان يبين معنى الأحاديث هنا وهناك، لأن الحديث لم يكن مجموعاً في كتب، أو بعبارة أخرى كان -صلى الله عليه وسلم- يوضح الأحاديث قبل التصنيف في الكتب، ورأينا كيف كان أسلوبه في بيان الأحاديث بين الإقرار، وتصحيح ما يمكن تصحيحه، كقضية الوصال التي نهى عنها بعض الصحابة -رضي الله عنهم- وعلل ذلك بأن هذا العمل خاص به فقط، وقد تحدث العلماء عن مثل هذه الأحاديث، وإلى غير ذلك من أساليبه في بيان معنى أحاديثه -صلى الله عليه وسلم- وبعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- جرت أمور عدة استدعت التوسع في الشرح والبيان وذلك بسبب ما يأتي:

أ- انتشر الصحابة -رضوان الله عليهم- في البلدان، وأدى بعد ذلك إلى تعدد مخارج السنن، واستدعى ذلك الخلاف في فهمها، وعلى أثره ظهرت المدارس الفقهية في تلك البلاد، وأصبح لكل مدرسة منها سمة تتميز بها عن الأخرى.

ب- اتساع رقعة العالم الإسلامي، ودخول الناس في دين الله أفواجا من كل عرق ولون ولغة، وأدى هذا التمازج، والاختلاط بين الأمم، مما جعل فهم بعض الألفاظ النبوية عصية على بعضهم، وكان هذا يدعو الصحابة والتابعين إلى بيان بعض هذه الألفاظ، وهذا أيضاً أدى إلى الحاجة الماسة لفهم معانيها ودلالاتها.

ج- ظهور الأهواء والأقوال المنكرة، ومبادئ المذاهب الكلامية المنحرفة، واتكاء هؤلاء على أحاديث نبوية احتجوا بها أوردوها لمخالفتها العقل في زعمهم، والذي جعلوه مقدماً في الاستدلال، وعلى سبيل المثال رد ابن عمر -رضي الله عنهما- على القدرية بحديث جبريل -عليه السلام- الشهير.



و- حصول الخلاف السياسي، وما أدى إلى تناحر وتنازع واستدلال في غير محلها، وفهمها على غير مقصودها.

ي- تباعد الزمن عن عصر الرسالة، وكلما بعدت العصور عن عصر كانت أحوج إلى فهم مراد الشارع، وفهم السنة المطهرة ضرورة لأنها سبيل إلى فهم كلام الله. (70)

والملاحظ أن الاختلاف بين أهل ذلك العصر في تفسير ألفاظ الحديث أقل من اختلافهم في الاستنباط والفهم. (71)

3- شرح الحديث في عصر التصنيف:

يمكن أن نجمل شرح الأحاديث التي جمعت في المصنفات على النحو التالي: قبل أن نذكر الكتب التي شرحت الأحاديث شرحا معينا، يمكن القول أن الذين جمعوا الأحاديث بحسب الموضوع الذي تتكلم عنها كان الأسبق، بمعنى أن إيراد الأحاديث المرفوعة في موضوع واحد وملاحظة التناسب بينها بإيراد العام ثم الخاص، أو المنسوخ ثم الناسخ، وهذا وارد في سنن النسائي الكبرى والصغرى.

- وكذلك إيراد الحديث المرفوع مع شواهد القرآنية والتفسير، وإيراد بعض أقوال أهل العلم مع التبويب الاستنباطي، وظهر بصورة جلية عند الإمام البخاري في صحيحه، والترمذي في جامعه.
- إيراد الحديث المرفوع وما في معناه من آثار مع التبويب، وهذا واضح في مصنف عبد الرزاق الصنعاني، وأبي بكر بن أبي شيبة.
- أفراد بعض الموضوعات بالتصنيف وسياقها على طريقة نوع من الأنواع السابقة، وقد يستطرد المصنف في التعليق على الحديث والجمع بينه وبين ما يعارضه، مثل كتاب الزهد لوكيع بن الجراح.
- الاستعانة بالشرح الموضوعي في العلوم التي يحتاج فيها إلى الحديث الشريف كما هو ملاحظ في كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني، والإمام محمد بن إدريس الشافعي وغيرهما في كتبهم المتعددة في العقائد والتفسير والفقهاء، فشرح هؤلاء للأحاديث كما أشار ابن الأثير -رحمه الله- إنما هو سبب تعلقها بما هم بصدده من بيان العقائد أو التفسير أو الأحكام الشرعية،

(70)- علم شرح الحديث ومراحلته التاريخية بين التعميد والتطبيق، مرجع سابق، ص 1213-1214.

(71)- مجموع الفتاوى، ج13، ص333.



فحينما ذكروها فهي في مقام الاستدلال ليستنبط منها ما يريد، ولم بخصوصية تلك الأحاديث بكتاب مفرد، قصدوا منه الشرح، فإيرادهم لها تبع لا يقصد. ويلاحظ كذلك أن كثيرا من مؤلفي هذه الكتب الموضوعية، لم يعنونوا كتبهم بمسمى الشرح، إلا أنه صنيعهم فيها يقتضي أنه يكون شرحا أو نوعا منه لمن تأمل. (72)

ويلاحظ أيضا أن الظواهر التي جدت في هذا العصر من خلافات عقدية وفقهية، وظهور للبدع الفلسفية التي اعتمدت على العقل مهملة الآثار، أثر كبير في ظهور وكثرة المصنفات في الحديث الموضوعي الجامعة للأحاديث و الآثار، من مثل كتب الإمامين محمد بن الحسن الشيباني والشافعي، والردّ على بشر المريسي لعثمان بن سعيد الدارمي. (73)

فعندما اكتمل الشرح الموضوعي المتعلق بالمعنى الجامع للحديث كما أشرت فيما سبق، كان الأسبق في الظهور تصنيفا، وذلك لما قام العلماء الكرام -رحمهم الله- بوضع مصنفات على الكتب، وكما قلت كانت مرتبة على الأبواب والتناسب الواقع بينها.

ويمكن القول أن يؤرخ لظهور بوادر في شرح الحديث ببداية القرن الثالث الهجري، كما يدل عليه استقرار المصنفات المتخصصة في ذلك، وبناء على ما ورد في الكتب المتخصصة في المصنفات الحديثية حول هذا النوع من التصنيف.

ويمكن القول بأن هذا النوع من المصنفات كان في بداية أمره متعلقا بموطأ الإمام مالك -رحمه الله-.

ويمكن أن نستدل أن من أوائل ما وصلنا من تلك الشروح على الموطأ شرح عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي (ت 238هـ) والمعنون له بـ «تفسير غريب الموطأ»، ثم تتابعت الشروح بعد ذلك عليه إلى يومنا هنا، وتعتبر شروح الموطأ باكورة الشروح الحديثية التي تعاقب عليها الأمثال من المحدثين جيلا بعد جيل. (74)

وحتى الذين كانوا قبله كان اعتناءهم بغريب الحديث، فقد اعتنى النضر بن شميل المازني (ت 204هـ) بغريب الحديث، ثم محمد بن المستنير الملقب بقطرب

(72) - علم شرح الحديث، ومراحل التاريخية بين اتقعد والتطبيق، مرجع سابق، ص 1215-1216.

(73) - المرجع السابق، ص: 1216.

(74) - علم شرح الحديث، د. بسلام خلل الصفد، أ.د. نافذ بن حسين حماد، مرجع سابق، ص: 34.



(ت 206هـ)، كذلك اعتنى بغريب الحديث، ثم تلا أبو عبيدة معمر بن عبيدة القاسم بن سلام (ت 224هـ).⁽⁷⁵⁾

وأول الشروح التي وضعت على الموطأ في بدايته كانت في غريب ألفاظ الكلمات، لكن مثل هذا التصنيف في غريب الحديث، و مختلفه ومشكله، وناسخه ومنسوخه في القرن الثاني والثالث، وكان له أثر ظاهر في الشرح الحديثي، لارتباط المسائل المذكورة بغيرها من الشروح التي انطلقت في القرن الرابع.

ويعتبر القرن الرابع باكورة انطلاقه الشروح الحديثية، إذ أسهم علماء هذا القرن إسهامات واضحة في فتح أبوابه، وطرق مسائله، وتثبيت دعائمه.⁽⁷⁶⁾ إذ ظهر الشرح المتعلق بذات الحديث، وهو الشرح التحليلي والشرح الفقهي والشرح اللغوي للحديث الواحد، وهذا سنتطرق إليه بالتفصيل في موضعه عندما نتطرق إلى اتجاهات العلماء في شروح الأحاديث بهذه الاتجاهات.

ملاحظة 1:

شاع بين طلبة العلم أن أول من صنّف في شرح الحديث الإمام الخطابي (ت 388هـ)، وذلك من خلال شرحه لصحيح البخاري الموسوم بـ «أعلام الحديث» أو «أعلام السنن»، وشرحه على سنن أبي داود الموسوم بـ «معالم السنن».

لكن الذي يظهر أن أول من طرق هذا الباب: ابن جرير الطبري (ت 310هـ) في كتابه «تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله من الأخبار».

وهو كتاب نافع جداً، قال الخطيب البغدادي: «لم أر سواه في معناه».⁽⁷⁷⁾

فقال أبو حمد الفرغاني.⁽⁷⁸⁾: «هو من عجائب كتبه، ابتدأه بما أسنده الصديق مما صح عنده سنده، وتكلم عن كل حديث منه بعلمه وطرقه، ثم فقهه، واختلاف العلماء

⁽⁷⁵⁾- مناهج المحدثين في شروح الحديث، د/أحمد بن عبد القادر غريب، مقال منشور رقم: 32، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية بماليزيا سنة 2006م، ص 92.

⁽⁷⁶⁾- المرجع السابق، ص 34.

⁽⁷⁷⁾- تاريخ بغداد، ج 2، ص 163.

⁽⁷⁸⁾- هو: عبد بن أحمد بن جعفر التركي، روى عن ابن جرير، وله ذيل على تاريخه، وروى عنه الذار قطني، توفي سنة 362هـ، سير أعلام النبلاء (133/16).



وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب، والردّ على الملحدين، والعشرة وأهل البيت والموالي، وبعض مسند ابن عباس، فمات قبل تمامه». ثم أتى الخطابي رحمه الله- وشرح أولا سنن أبي داود، فشرحه العلماء في كتابه «معالم السنن»، ثم عمد إلى صحيح البخاري فشرحه، وكان شرحه كالانتميم لـ «معالم السنن» وسنرى كل ذلك بالتفصيل في موضعه.

ملاحظة 2:

لماذا تأخر التصنيف في الشروح الحديثية؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى قضية مهمة، وهي أن العلماء اهتموا بعلوم الوحيين من ناحيتين.

- أ) - جعلوا قواعد وأصول تفسير القرآن وشرح الحديث.
- ب) - من تأمل قواعد العلمين يجد علم تفسير القرآن ظاهرا بتعريفه، وتأصيل قواعده، وبيان لتاريخه وتقسيم لأنواعه... الخ.
- ج) - في المقابل كان لا بد أن يكون كذلك علم شرح الحديث بقواعده وأصوله، لكن المتصفح لكتب المصطلح لا يجد عنوانا لعلم من علومه، يحل اسمه، ماعدا ما هو ميثوث لجانب من جوانبه، أو قاعدة من قواعده، وإن بعض الشراح قد عقدوا في مقدمات كتبهم جوانب يسيرة من متعلقات هذا الفن، إلا أنه لا يوجد لهذا العلم (علم شرح الحديث) مجموعا يضم أشناته أسوة بعلم التفسير، كما قلت لم يوجد هذا إلا في فصول يسيرة، كما سبق وأن قلت عند المباركفوري موجود لكن قليل جدا، إذن تاريخيا قواعد علم التفسير هي أسبق، لأن قواعد علم شرح الحديث لا يوجد، وإن وجد فهو متأخر، وقد بسط الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم في مقدمة تحقيقه للنسخ الشذي بعض متعلقات هذا الفن.

تنبيه: قواعد وأصول التفسير هي أسبق من قواعد شروح الحديث، ولكن لا تغفل فإن قواعد علوم الحديث أسبق من قواعد علوم القرآن، لأنه فرق بين قواعد وأصول التفسير وبين قواعد وأصول شرح الحديث، وبين علوم القرآن وعلوم الحديث، فعلوم الحديث أسبق من علوم القرآن تاريخيا.

(79) - علم شرح الحديث، د. بسلام بن خليل الصّفي، أ.د. نافذ بن حسين حمّاد، مرجع سابق، ص34-35، بتصرف.



هذا من جهة القواعد والضوابط، أما من جهة الشروح الحديثية فمماذا التصنيف فيها؟

فالجواب رجع ويعود إلى أمور، منها:

- 1- أن عنايتهم كانت متجهة إلى جمع الحديث وكتابته وتدوينه.
- 2- عدم الحاجة الماسة إليه، لقربهم من عهد النبوة، وعدم فُشُوِّ اللَّحْنِ فيهم
- 3- كره جماعة من الأئمة أن يذكر مع كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كلام غيره. (80)

قال ابن رجب الحنبلي -رحمه الله-: «... وأما الأبواب المعلّلة ، فلا نعلم أحد أسبق الترمذي إليها. وزاد الترمذي ذكر كلام الفقهاء، وهذا كان قد سبق إليه مالك في الموطأ، وسفيان في الجامع، وكان أحمد يكره ذلك، وينكره حتى أنه أمر بتجريد أحاديث الموطأ وآثاره عما فيه من الرأي الذي يذكره مالك من عنده، وكره أحمد أن يكتب من الحديث كلام يفسره ويشرحه، وكان ينكر على من صنّف في الفقه كأبي عبيد وأبي ثور وغيرهما، ورخص في غريب الحديث الذي صنّفه أبو عبيد أولاً، ثم لمّا بسطه أبو عبيد وطوّله كرهه أحمد، وقال: هو يشغل عما هو أهم منه». (81)

لعل هذا هو السبب في تأخر وضع قواعد وضوابط أو علوم لشرح الأحاديث النبوية.

لكن لمّا انتشر وفشا الجهل وبَعُدَ الناس عن عهد النبوة، كانت الحاجة إلى شرح أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، وكانت البداية في بيان غريب الحديث، ثم ظهرت شروحا وكانت أولها على موطأ مالك -رحمه الله- من غير قواعد لأصول شرح الأحاديث كما سبق، إلا ما ذكر في مقدمات أصحاب كتب التفسير، وأن يكون علم وأصول وقواعد لشرح الحديث في كتاب معيّن فهذا غير موجود، هذا يقودنا إلى التفرقة بين علم شرح الحديث، وشرح الحديث، وقد وضحنا هذا في صدر هذه المذكرة.

المطلب الخامس: أنواع الشروح الحديثية

يمكن تقسيم كتب الشروح باعتبارات متعددة

- 1- باعتبار الأحاديث التي تتناولها: يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

(80) - علم شرح الحديث، د.بسام بن خلل الصّفدي، أ.د. نافذ بن حسين حمّاد مرجع سابق، ص36.

(81) - شرح علل الترمذي، ج1، ص345-346.



أ- كتب متخصصة في شرح حديث معين: وذلك بأن يختار المؤلف حديثاً معيناً، فيعمل على دراسته وبيان معناه ودلالاته، وسبب اختيار المؤلف لحديث معين، الآخر، يعود ذلك لشهرة هذه الأحاديث أو مكانة هذا الحديث بين الأحاديث، أو احتواء هذا الحديث على معظم أحكام الإسلام وهكذا.

مثال القسم الأول:

- شرح حديث أبي زرع وأم زرع للقاضي عياض المتوفى سنة (544هـ). (82)

- شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات». (83)

- شرح حديث خطبة الحاجة. (84)

- شرح حديث «بدأ الإسلام غريباً». (85)

ب- كتب متخصصة في شرح أحاديث مختارة: وذلك بأن يجمع المؤلف أحاديث معينة ثم يقوم بشرحها، وسبب ذلك يعود لكون رغبة المؤلف أن يقوم بشرح أحاديث الأحكام مثلاً أو أحاديث فن معين وهكذا.

مثال القسم الثاني:

- «الإمام في أحداث الأحكام»، للشيخ تقي الدين محمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد الشافعي، المتوفى سنة (702هـ)، فقد جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد ثم شرحه وبرع فيه». (86)

- شرح «الأربعين حديثاً النووي»، لابن حجر العسقلاني، وإن متن الأربعين للإمام النووي هي أحد الكتب التي جمع فيها جامعها، أصول الدين، مع بعض الفروع مثل الجهاد والزهد والآداب والخطب، وكلها مقاصد صالحة... وهي أربعون حديثاً مشتملة على جميع ذلك، وكل حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين، وقد نال هذا الكتاب من العناية والتخريج

(82) - مطبوع بتحقيق صابر البطاوي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1412هـ.

(83) - مجموع الفتاوى، ابن تيمية، المجلد 18.

(84) - المصدر السابق، نفس المجلد.

(85) - نفس المصدر، ونفس المجلد.

(86) - أهمية الشروح الحديثية وقواعدها، د. فتح الدين بيانوني، مرجع سابق، ص959، نقلاً عن كشف الظنون، لحاجي خليفة، ج1، ص158.



والشرح أكثر من غيره، حتى عُدَّ أكثر من مئة شرح له، ومخطوط، ومن بين هذه الشروح وكما سبق، شرح الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، الذي شرح «الأربعين» شرحاً وجيزاً، مفيداً نافعاً، ليس بالطويل الممل، ولا بالمختصر المخل، حتى صار هذا الكتاب به الأجل والمزايا كتاب الخاص والعام من راغبي علم الحديث. (87)

وممن شرح الأربعين من المعاصرين

- شرح الأربعين النووي للشيخ العثيمين
- شرح الأربعين النووي للشيخ صالح آل الشيخ
- شرح الأربعين النووي للشيخ الفوزان
- شرح الأربعين لمحسن العباد

- شرح «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين»، للإمام زكريا يحيى بن شرف النووي - رحمه الله-، وهو من أجمع الكتب الحديثية وأوسعها انتشاراً، لذلك انتقى أحاديثه من دواوين الإسلام التي عليها مدار السنة النبوية، والتزم فيه أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً من الواضحات، فرتبها وأتقن الترتيب والتبويب، فوضعت عليه شروحا، ومن أهم هذه الشروح.

- «دليل الصالحين لطرق رياض الصالحين» لمحمد بن علان الصديقي الشافعي الأشعري المكي المتوفى سنة 1057هـ، وهو أقدم الشروح، وقد طبع للمرة الأولى في مطبعة الأنوار سنة 1928 ميلادية.

- «نزهة المتقين شرح رياض الصالحين» لمصطفى سعيد الخن، ومصطفى البغا، ومحي الدين مستو، وعلي الشرجي، ومحمد أمين لطفي، وهذا الشرح يعتبر من أوسع الشروح على رياض الصالحين.

- «منهل الواردين شرح رياض الصالحين»، لصبحي الصالح.

- «دليل الراغبين إلى رياض الصالحين»، لفاروق حمادة.

- «شرح رياض الصالحين» للشيخ العثيمين.

- «بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين» لسليم الهلالي وهذه الشروح الخمسة

(87)- شرح الأربعين حديثاً النووي، لابن حجر، تحقيق: رياض منسي العيسى وعبد القادر مصطفى طه، تحقيق: رياض منسي العيسى وعبد القادر مصطفى، دار الفتح للدراسات والنشر، الرदन، ط2، 1436هـ- 2015 م، ص12.



الأخيرة كلها معاصرة.

ج - كتب متخصصة في شرح أحاديث كتاب معين: وذلك أن يعتمد الشرح على كتاب من كتب الحديث، فيشرح أحاديثه، من غير تميز بين حديث أو آخر في هذا الكتاب، بل يشرح كل ما ورد وجمع في هذا الكتاب.

مثال القسم الثالث:

- شرح الإمام النووي لصحيح الإمام مسلم.
- شرح الحافظ ابن حجر لصحيح البخاري.
- شرح العيني لصحيح البخاري الموسوم بـ «عمدة القارئ»⁽⁸⁸⁾.

2- باعتبار حجمها: يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام كذلك

أ- شروح صغيرة ومختصرة: وهي شروح مختصرة تقع غالباً في مجلد واحد أو اثنين، ويعتمد صاحب مثل هذه الشروح إلى إيضاح أهم ما في الكتاب، كبيان الغريب من الحديث، أو إعراب ما يحتاج إعرابه أو كل ما يحتاج إلى بيان من غير إطناب.

مثال القسم الأول:

- «التنقيح»، للشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، المتوفي سنة 794هـ، وهو شرح مختصر لصحيح البخاري في مجلد واحد، قصد فيه مؤلفة إيضاح غريبه، وإعراب غامضة، وضبط نسب أو اسم يخشى فيه التصحيف منتخبا من الأقوال أصحها، ومن المعاني أوضحها، مع إيجاز العبارة، والرمز بالإشارة، وإلحاق فوائد⁽⁸⁹⁾.

ومن الشروح المعاصرة المختصرة شرح الدكتور مصطفى البغا لصحيح البخاري.

ومن مميزات مثل هذه الشروح ما يلي:

- سهولة اقتنائها وتداولها.
- سرعة الوصول فيها إلى المطلوب⁽⁹⁰⁾.

(88) - أهمية الشروح الحديثية وقواعدها، مرجع سابق، ص 959.

(89) - أهمية الشروح الحديثية وقواعدها، مرجع سابق، ص 959، نقلاً عن حاجي خليفة، ج 1، ص 541، كشف الظنون .

(90) - المصدر السابق، ص 959.



- «فتح الباري»، وهو شرح لصحيح البخاري، وهو من أعظم شروح البخاري،
للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ.

- «عمدة القاري»، لبدر الدين قاضي القضاة، محمود بن أحمد العيني الحنفي،
المتوفى سنة 855هـ، وهو شرح كبير لصحيح البخاري.

- «إكمال إكمال المعلم»، وهو شرح لصحيح الإمام مسلم، للإمام أبي عبد الله محمد
بن خليفة الوشناني الأبي، المتوفى سنة 827هـ، ضمنه كتب شراح صحيح مسلم
الأربعة، وهي: المعلم للمازري، وإكمال المعلم للقاضي عياض، والمنهاج شرح
صحيح مسلم للنووي، والقرطبي.



المبحث الثاني: الاتجاهات التحليلية واللغوية والفقهية وبعض الحواشي الشرحية للسنة النبوية

كما نعلم أن الشروح الحديثية ليست على نسق واحد من حيث دراسة وشرح الحديث النبوي، بل تتفاوت بحسب الاتجاهات، فالشرح التحليلي ليس كالشرح الفقهي واللغوي، والحواشي ليست كالشروح الأخرى، فكل له ميزات وله طرق ينتهجها الشارح في بيان وتوجيه الأحاديث.

المطلب الأول: الشرح التحليلي للسنة النبوية وأهم مصادره:

بعض الشروح الحديثية تتناول متن الحديث دون سنده كالشرح الموضوعي مثلا، أما الشروح التحليلية فتتناول شرح السند والمتن معا، حيث يعطي الشارح لكل طرف دراسة مستفيضة تبرز هذه الدراسة معالم واتجاه الحديث سندا ومتنا، بخلاف بعض الشروح التي اقتصرت على جانب واحد فقط مثل استنباط الأحكام، أو تفسير الغريب، وبعضها لا يعدو أن يكون تعليقا أو تنكيئا على متن الحديث، فشرح الحديث لا بد أن يكون بحسب قواعد هذا العلم، ومن قواعد شرح الحديث أن يدرس سند الحديث، وأن يدرس متن الحديث، من خلال ما يأتي:

1- دراسة إسناد الحديث.

2- معرفة ألفاظه.

3- معرفة معانيه.

تري ما نصيب الشرح التحليلي من هذه القواعد؟

يعتبر الشرح التحليلي الأساس الذي تعتمد عليه باقي أنواع الشروح، ويتميز هذا النوع بكونه أكثر تفصيلا من باقي الشروح، ومنه تفرعت وانطلقت الشروح الأخرى.

تعريف الشرح التحليلي: قبل أن نتطرق إلى تعريف الشرح التحليلي للحديث النبوي لا بأس أن نلقي نظرة سريعة على مصطلح «التحليل»، فما هو التحليل؟

التحليل والتركيب: هو مصطلح مأخوذ أساسا من طريقة البحث في العلوم التجريبية، ويعني تفكيك العنصر أو الموضوع أو النص إلى أجزائه البسيطة، ومن ثم يرتبط التحليل مع التركيب، لأن كل تحليل يعني وجود مركب تجري عليه عملية التحليل، وكل مركب يعني أن أصله مجموعة من العناصر المحللة أساسا والتي يجمعها وفق قواعد معينة صار مركبا.



والفرق بين الإجراءين أن الهدف من التحليل هو فهم طبيعة العناصر الجوهرية العملية للمركب، والهدف من التركيب هو الإدراك الكلي للشئ بعد تركيبه.⁽⁹³⁾

من خلال هذه المصطلحات يمكن تعريف المنهج التحليلي لشرح الحديث كما يلي:

إن التفسير التحليلي للحديث منهج في فهم نص الحديث الشريف عن طريق تحديد عناصره عناصراً عنصراً، لإدراك شرف الحديث ومحتوياته في ذاته، والوقوف على وظائف العناصر ودرجة فعاليتها في سياقها المقالي والمقامي ومن أجل استنباط ما أمكن من معاني الحديث ومقاصده، وتشريعاته وأحكامه العقدية والأخلاقية والعملية لاستثمارها فيما تتطلبه الحياة العلمية والعملية والاجتماعية وغيرها.

يظهر من التعريف، أو ما هي عناصر الحد؟

من خلال التعريف تتجلى عناصر أساسية وهي:

- النص الشريف.
- التحليل .
- التفسير.

هذه عناصر أساسية لا بد منها لمعرفة مقاصد التعريف.

1- النص الشريف: أهو شيء يختلف عن النص كما يطرحه اللغويون والأصوليون؟ وما معنى شريف؟ أهو شريف ببلاغته؟ أم بقداسته؟ أم بعمقه؟ أم لهذه مجتمعة؟ أهو النص الذي قاله الرسول -صلى الله عليه وسلم- ورواه عنه الصحابة فقط؟ أم هو النص الذي وصف به الصحابة بصفة عامة أفعاله و إقراره وصفاته؟

نحدد معنى الحديث: الحديث هو ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة⁽⁹⁴⁾.

والحديث عندما يطلق فيراد به الحديث سواء كان ضعيفا أم صحيحا، والمحدثون عندما عرفوا الحديث الصحيح قالوا: أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند، الذي

⁽⁹³⁾ - محاضرات أقيمت على طلبه الدراسات العليا، قسم الكتاب والسنة والدعوة، الأستاذ الدكتور، أحمد رحماني جانفي من سنة 2008م

⁽⁹⁴⁾ - المقترَّب في بيان المضطرب، أحمد بن عمر بازمول، ج1، ص(21).



يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون معللاً (95).

ومن هذه التعريفات وغيرها، يتبين أن النص الشريف من حيث هو لغة وأسلوب ثلاثة أنواع:

أ- نص شريف تكلم به الرسول -صلى الله عليه وسلم- وهو نص شريف خالص، إذا لم يرو بالمعنى.

ب- نص شريف تكلم به الصحابة وصفا لفعله أو إقراره أو صفته، فهو نبوي من حيث نبوة المفهوم، بشري من حيث صياغة المنطوق.

ج- نص شريف يشمل النوعين السابقين كحديث: بيان الإسلام واليمان والإحسان: عن عبد الله بن عمر، قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذات يوم إذ طلع علينا رجل ... (96)

إذن من يقرأ في كتب الحديث لا بد أن يميز هل هو بصدد دراسة الحديث الفعلي أو القولي أو التقريري، أو الوصفي.

فالنص الشريف إذا اشتمل على الحديث الفعلي والقولي والتقرير والوصفي معاً، يصبح واسعاً يتجاوز أقوال النبي -صلى الله عليه وسلم- وعند التحليل فـ«الشرف» ليس يقف عند اللفظ وإنما يتعدى عند الفعل والإقرار والوصف (97).

ما هو الفرق بين النص والنص الشريف؟

إن كلمة نص في اللغة تعبر عن الظهور والبيان والكمال، وقد استخدمها الفقهاء والأصوليون استعمالاً دقيقاً حينما قالوا نص القرآن ونص الحديث، معبرين عن كمال الفكرة أو المعنى المقصود من العبارة، ومن ثم أمكن القول بأن النص هو الكلام الدال على معنى بحسب السكوت عليه بعد سماعه أو قراءته، بغض النظر عن طبيعته وطوله أو قصره، وأسلوبه فقد يكون حديثاً قدسياً وقد يكون حديثاً طويلاً

(95) - شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ج1، ص(11).

(96) - صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، حديث رقم (01)، ص(16).

(97) - الجديد في مناهج تفسير الحديث الشريف وتطبيقاته، أحمد عثمان رحمانى، ص(18).



يشكل سردا لحديث، وقد يكون قصيرا لا يتجاوز جملة، وقد يكون من أقواله، أو القارىء (98) وصفا لأفعاله أو إقراره، فالعبرة بانتهاء المعنى المقصود إلى السامع أو القارىء.

الفرق إذن بين النص والنص الشريف، أن النص عموما هو التركيب أو النسيج اللغوي المعبر عن معنى يحسن السكوت عليه، يبدأ من الجملة إلى مجموع المجلدات المتحدة في الموضوع والأسلوب والهدف، ويزيد عليه نص الحديث الشريف بالقيمة المقدسة «قيمة الشرف» المحققة بسر العصمة التي تكسبه بخصائصها صفة التميز: فالنص الشريف هو نسيج اللغة المعقدة بطابع النبوة التي تشكل بفضل عصمة الحديث النبوي الشريف المميز بالإضاءة والإشعاع.

ولذلك كان من ابرز ما اعتمده علماء الحديث في إسقاط الحديث الضعيف ركافة النسيج اللغوي الذي يبطل الإشعاع، ويؤثر على نور النبوة إذ من الأحاديث المروية ما على أنوار النبوة. (99)

قال ابن الصلاح -رحمه الله-: «وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركافة ألفاظها». (100)

2- التحليل: سبق وان قلنا إن التحليل: «وهو مصطلح مأخوذ أساسا من طريقة البحث في العلوم التجريبية يعني تجزئة و تفكيك العنصر، أو الموضوع أو النص إلى أجزائه البسيطة...»

وبذلك يتبين أن تحليل النص يعني تجزئته للوقوف على مكوناته، أو عناصره الأساسية.

3- التفسير: نعني به الكشف والإبانة عن مراده الشريف بالوسائل المناسبة التي تملك القدرة على تمكين القارئ من الكشف عن الحقيقة التي يحملها النص بوضعها رسالة نبوية إلى الناس كافة، والتفسير آلية يختصرها السؤال (لماذا)، فنحن حينما نكشف العنصر بواسطة التحليل لا نكتفي بإبرازه، وإنما نعمل على بحث علة وجوده، فقولنا لماذا هو هنا؟ أو لم كان هكذا؟ هو البحث عن تفسيره، فالتفسير عن علل العناصر (101).

(98) - الجديد في مناهج تفسير الحديث الشريف وتطبيقاته، أحمد عثمان رحمانى، ص(19).

(99) - الجديد في مناهج تفسير الحديث الشريف وتطبيقاته، ص(23).

(100) - مقدمة ابن الصلاح، ج1، ص(18).

(101) - الجديد في مناهج تفسير الحديث الشريف وتطبيقاته، ص(25).



من خلال التطرق إلى عناصر الشرح التحليلي وبيان معنى التحليل، بأنه تفكيك للعنصر أو الموضوع أو النص إلى أجزائه البسيطة، فمن خلال التعريف للشرح التحليلي الذي يلي يتبين فعلا بان هذا الشرح هو تفكيك لعناصر النص الحديثي ومن ذلك فيمكن أن يعرف الشرح التحليلي بما يلي:

الشرح التحليلي: «هو شرح يقوم بتحليل الأحاديث بشكل مفصل موسع، فيقدم فهما شاملا موسوعيا للحديث الشريف، ويتولى فيه الشارح بيان وعرض جميع المسائل المتعلقة بالحديث كشرح الإسناد ودرجته، وبيان رجال الحديث، وبيان الأنساب، وبيان فوائد تتعلق بالرجال، وبيان لطائف الإسناد، وتخريج الحديث، وبيان طرقه وشواهده، وذكر زيادات فيها إن وجدت، وبيان ألفاظ الحديث وإعرابها، وبلاغة التركيب والنظم، ولغة الحديث، وغريب الحديث، وأسباب ورود الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه إن كان، ودفع التعارض والإشكال من الحديث إن وجد، ويذكر الأحكام المستفادة من الحديث، والحكم على الحديث، وغير ذلك» (102).

قال ابن العربي في شرحه لجامع الترمذي، وهو يشير أن شرحه هذا يشتمل على هذه الجزئيات من التحليل، حيث قال: «ونحن سنورد فيه -إن شاء الله- بحسب العارضة: قولاً في الإسناد، والرجال والغريب، وفناً من النحو، والتوحيد، والأحكام، والأدب، ونكتاً من الحكم، وإشارات إلى المصالح» (103).

وطريقة الشراح كما أشرنا في المبحث الأول تبدأ بالإسناد، حيث يستوفي الشارح قضايا الإسناد مسألة مسألة، ثم يمر إلى المتن ويدرسه كذلك بنفس نظرة الإسناد، وهكذا في جميع الأحاديث.

ومن المفروض أن تكون الدراسة والشرح بنفس المنهج، أي استيفاء الدراستين معا بنفس التعمق، إلا أنه وجدت بعض الشروح تفاوتت في استقاء المنهج التحليلي في شرح الحديث النبوي، حيث تجد من الشراح من يطنب في ذلك، ومنهم من يختصر، ومنهم من يغلب جانباً على جانب آخر من الدراسة وهكذا، كأن يغلب الشارح في بعض الأحيان الجانب اللغوي، ومنهم من تنصب دراسته حول قضايا الإسناد وهكذا طبعاً يعود إلى كفاءة وسعة اطلاع الشارح أثناء شرحه للأحاديث، وقد تفاوتت القدامى والمتأخرون والمعاصرون في شرح الأحاديث بنفس المنهج التحليلي بين مختصر ومطنب ومطول... الخ، وللوقوف على منهج هؤلاء، سنمثل

(102)- الشرح الموضوعي للحديث الشريف، د/هيفاء عبد العزيز الأشرقي، ص(64).

(103)- عارضة الأحوذى لشرح صحيح الترمذي، ابن العربي، ج1، ص(10).



ببعض الأحاديث عند هؤلاء، ومن ثمَّ يتبين الفرق بين الشروح وتوضح الشرح التحليلي أكثر.

مثال الشرح التحليلي عند العلماء:

لقد تعددت القراءات للحديث الواحد بين الشراح، وذلك بحسب قدرات كل شارح للحديث، رغم أن الجميع ينشط في صقل التحليلي للحديث، ولتفصيل الأمر أكثر دوننا حديث «إنما الأعمال بالنيات»، هذا الحديث تعرض لشرحه شريحة عريضة من المحدثين والفقهاء وغيرهم، لكن إذا تناولنا الحديث من وجهة التحليلية، فتطرح أسئلة وهي:

- هل المقصود بالأعمال الشرعية فقط؟ أم المراد كل الأعمال؟
- هل المقصود أعمال الجوارح؟ أم أعمال الأقوال؟ أم أعمال القلوب؟ أم الكل مقصود في الوقت نفسه؟
- هل المقصود صحة الأعمال؟ أم كمال الأعمال؟
- هل الأعمال العادية كالأكل والشرب مقصودة بالنية؟ وهل المراد بالنية الإخلاص؟ أم المقصود بها تحديد نوع العمل؟
- ثم ما معنى: إنما الأعمال بالنيات؟ هل معناه لا يُعتد بعمل شرعي لم تصحبه نية؟ أم معناه الأعمال مقبولة بالنيات؟ أم صحيحة بالنيات؟ هل المقصود هو حظ العامل من عمله نيته؟
- هل المراد هو أن صلاح الأعمال وفسادها قبولها أو ردها بحسب صلاح النيات وفسادها؟ أم المقصود أنه لا يحصل للمرء من عمله إلا ما نواه به، فإن نوى خيرا له خيرا، وإن نوى به شرا حصل له شرا؟
- هل الجملتان «إنما الأعمال وإنما لكل امرئ ما نوى» تدلان على شيء واحد؟ أم الجملة الأولى دلت على أن صلاح العمل وفساده بحسب النية المقتضية لإيجاده، والجملة الثانية دلت على أن ثواب العامل على عمله بحسب نيته الصالحة، وأن عقابه عليه بحسب نيته الفاسدة، وقد تكون نيته مباحة، فيكون العمل مباحا، فلا يحصل له به ثواب وعقاب؟
- هل العمل يقيم في صلاحه وفساده بالنية؟ والثواب يقيم كذلك جزاء وعقوبة بحسب النية؟
- وبالجملة: هل المقصود نفي العمل نفسه أي لا معنى لعمل بدون نية؟ أم المقصود لا حكما شرعيا ولا ثوابا أو عقابا بدون نية؟⁽¹⁰⁴⁾

(104) - الجديد في مناهج تفسير الحديث الشريف وتطبيقاته، ص(50).



والشروح التفصيلية تناولت الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، وهي أسئلة تحليلية وتناولها علماء الحديث وسنرى كيف كان تناولهم بدقة متناهية لتمثل هذه التساؤلات.

قال البخاري -رحمه الله- حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- على المنبر قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى: فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»⁽¹⁰⁵⁾.

العلماء عندما تناولوا هذا الحديث تناولوا تحليليا، فتكلموا عن الإسناد وأطنبوا فيه، كما تكلموا عن المتن فعلوا كذلك، سوف استعرض أولا تحليلهم للإسناد، ثم اثني بتحليلهم للمتن.

الدراسة التحليلية الإسنادية للحديث:

يعتبر فتح الباري من الكتب التي تعني بتحليل الحديث تحليلا إسناديا ومتنا معمقا، لذلك سوف استعرض كلام الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في هذا الحديث.

قوله: «حدثنا الحميدي» هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى، منسوب إلى حميد بن أسامة بطن من بني أسد بن عبد العزى بن قصي رهط خديجة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- يجتمع معها في أسد ويجتمع من النبي -صلى الله عليه وسلم- في قصي. وهو إمام كبير مصنف، رافق الشافعي في الطلب عن ابن عيينة وطبقته وأخذ عنه القفه ورحل إلى مصر، ورجع بعد وفاته إلى مكة إلى أن مات بها سنة تسع عشر ومائتين، فكان البخاري امتثل قوله -صلى الله عليه وسلم-: «قدموا قريشا» فافتتح كتابه بالرواية عن الحميدي لكونه أفقه قريش أخذ عنه، وله مناسبة أخرى لأنه مكي كشيخه فناسب أن يذكر في أول ترجمة بدء الوحي لأن ابتداءه كان بمكة، ومن ثم ثنى بالرواية عن مالك لأنه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل، ومالك وابن عيينة قرينان، قال الشافعي: "لولاهما لذهب العلم من الحجاز".

⁽¹⁰⁵⁾- صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب: كان بدء الوحي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (01).



قوله: «حدثنا سفيان» هو ابن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو محمد أصله مولده الكوفة، وقد شارك مالكا في كثير من شيوخه وعاش بعده عشرين سنة، وكان يذكر أنه سمع من سبعين من التابعين.

قوله: «عن يحيى بن سعيد» في رواية غير أبي نر: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري. اسم جده قيس بن عمرو وهو صحابي، ويحيى من صغار التابعين، وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي من أوساط التابعين، وشيخ محمد، علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم، ففي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق، وفي المعرفة لابن منده ما ظاهره أن علقمة صحابي، فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصحابييان، وعلى رواية أبي نر يكون قد اجتمع في هذا الإسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون وهي: التحديث والإخبار والسماع والنعنة والله اعلم.⁽¹⁰⁶⁾

قال ابن الملقن: أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (ت804هـ)، الكلام عليه⁽¹⁰⁷⁾ من وجوه، تقتصر منها على ثمانية وعشرين طلبا للاختصار، وحذرا من الإكثار.

الوجه الأول: في التعريف براويه، وبالأسماء الواقعة فيه: أما راويه: فهو أمير المؤمنين أبو حفص - وأول من كناه بذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والحفص في اللغة - الأسد - عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزي بن رياح - بكسر الراء ثم مثناة تحت - ابن عبد الله بن قرطب بن رزاح - بفتح الراء ثم الزاي - ابن عدي بن كعب بن لؤي - بالهمزة وتركه - ابن غالب بن فهر العدوي القرشي، يجتمع مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في كعب بن لؤي.

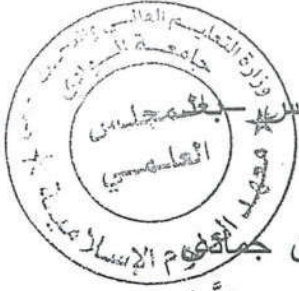
ويلقب بالفاروق لفرقانه بين الحق والباطل بإسلامه، وظهور ذلك وهو أول من سمي: «أمير المؤمنين» عموما⁽¹⁰⁸⁾، وسمي قبله به خصوصا عبد الله بن جحش على سرية في اثني عشر رجلا⁽¹⁰⁹⁾، وقيل ثمانية، وأم عمر اسمها: (خنثمة - بالحاء المهملة، ثم نون، ثم مثناة فوق - بنت هاشم) وأخطأ من قال ابنة هشام.

⁽¹⁰⁶⁾- فتح الباري، الحافظ ابن حجر، الجزء الأول، ص(12-13).

⁽¹⁰⁷⁾- نقصد به حديث (انما الاعمال بالنيات).

⁽¹⁰⁸⁾- لحديث حسان؛ قال: (لما ولي عمر، قيل: يا خليفة خليفة رسول الله! فقال عمر رضي الله عنه- هذا أمر يطول، كلما جاء خليفة، قالوا: يا خليفة خليفة رسول الله، بل أنتم المؤمنون، وأنا أميركم. فسمي: أمير المؤمنين أخرجه الطبري في تاريخ الرسل والملوك (277/3).

⁽¹⁰⁹⁾- كما ذكر ابن سعد في طبقاته وغيره (10/2).



ولد بعد الفيل بثلاث عشر سنة، وأسلم بعد ست من النبوة، وقيل: خمس. أربعين رجلا- وإحدى عشرة امرأة، وكان إسلامه عزا.

بويح له بالخلافة يوم موت الصديق، وهو يوم الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة من الهجرة بوصاية الصديق إليه، ففتح الفتوح، ودون الدواوين في العطاء، وأرخ التاريخ، وأخر المقام إلى موضعه الآن، وكان ملصقا بالبيت، ولم له من سابقة ولا حقة! ونزل القرآن لموافقته في عدة مواضع.

روي له عن النبي -صلى الله عليه وسلم- خمسمائة حديث ونيف، اتفق الشيخان منها على ستة وعشرين حديث، وانفرد البخاري بأربعة وثلاثين، ومسلم بأحد وعشرين.

ولي الخلافة عشر سنين ونصف، واستشهد يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة، وهو ابن ثلاث وستين سنة على الصحيح، وغسله ابنه الزاهد عبد الله، وكفنه في ثوبين صحوليين، وصلى عليه صهيب، ودفن في الحجرة النبوة، وعلى ساكنها محمد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أفضل الصلاة والسلام، قتله أبو لؤلؤة فيروز النصراني، قاتله الله تعالى! (110)

قال ابن الملقن: "وأما البخاري فخرج الحديث، فهو أمير المؤمنين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة -بفتح الباء، وإسكان الراء، وكسر الدال، ثم الزاي موحدة، ثم هاء، وهو البخاري، ومعناه بالعربية: الزراع- الجعفي مولا هم.

كتب بخرسان، والجبال، والعراق، والحجاز، والشام، ومصر عن أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وخلق يزيدون على ألف، وروى عنه الترمذي والنسائي -فيما قيل- ومسلم خارج الصحيح- وأبو زرعه، وابن خزيمة، وآخر من حدث عن البخاري ببغداد الحسن بن إسماعيل المحاملي.

و صحیحه متواتر عنه، واشتهر عنه من رواية الفر بري.

ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشر خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وتوفي ليلة السبت بعد صلاة العشاء ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد الظهر

هو عبد الله بن جحش بن رناب الاسدي، ابن عمه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أمنة بنت عبد المطلب، أسلم قديما وهاجر الهجرتين، وأخته زينب أم المؤمنين، استشهد في غزوة أحد، دفن مع خاله حمزة في قبر واحد، ينظر تهذيب الأسماء واللغات (248/1).

(110)- المعين على تفهيم الأربعين النووية، ابن الملقن: تحقيق وتعليق وتخريج: رياض منبى العيسى، ص(73-74).



سنة ست وخمسين ومائتين، ودفن بخرتنتك قرية على فرسخين من سمرقند، وخطابه **جمعة أفردت بالتأليف، سقى الله ثراه** (111).

لست بصدد إيراد ترجمة لهذه السلسلة من الرواة الحاملين لحديث «إنما الأعمال بالنيات»، بقدر ما أريد أن أبين أن العلماء في شرحهم للحديث من جهة نظر تحليلية فإنهم يتطرقون إلى كل شاردة وواردة في الإسناد، فأنت ترى الحافظ ابن حجر وابن الملقن -رحمهما الله- أطنبا في بيان حال هؤلاء الرواة الذين ورد الحديث بأسمائهم في هذه السلسلة، ولو قرأت في كتاب آخر شرح الحديث شرحا سطحيا أو لغويا أو فقهيًا كما سنرى فيما بعد، لاكتفى الشارح بما يخدم اللغة أو الفقه وهكذا ففي بعض الأحيان يرد الشارح متن الحديث دون النظر في رجال إسناده فضلا عن صحة الحديث وضعفه، وهذا مما لا يستهان به، لذلك يتميز الشرح التحليلي عن غيره من الشروح.

هذا فيما يخص الجانب الإسنادي، أما الجانب المتني فقد تشعب العلماء في شرح وتوجيه هذا الحديث، وسوف أستعرض بعض شراح الحديث وموقفهم من هذا المتن حتى يتبين أن شرحهم للحديث تظهر فيه الصيغة التحليلية وذلك من خلال الغوص في ألفاظ الحديث.

طرق تحليل متن حديث: «إنما الأعمال بالنيات» عند العلماء:

قال ابن رجب الحنبلي: "وقد اختلفوا في تقدير قوله: «الأعمال بالنيات»: فكثير من المتأخرين يزعم أن تقديره: الأعمال صحيحة أو معتبرة أو مقبولة بالنيات.

وعلى هذا؛ فالأعمال إنما أريد بها الأعمال الشرعية المفتقرة إلى النية، فأما ما لا يفتقر إلى النية، كالعادات من الأكل والشرب واللباس وغيرها، أو مثل ردّ الأمانات كالودائع والغصوب فلا يحتاج شيء من ذلك إلى النية، فيُخص هذا كله من عموم الأعمال المذكورة ها هنا"

قال ابن رجب: "وقال آخرون: بل الأعمال ها هنا على عمومها، لا يختص منها شيء، وحكاه بعضهم عن الجمهور، كأنه يريد جمهور المتقدمين، وقد وقع ذلك في كلام ابن جرير الطبري المكي، وغيرهما من المتقدمين.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، قال في رواية حنبل: أجب لكل من عمل عملا من صلاة أو صيام أو صدقة أو نوع من أنواع البر أن تكون النية متقدمة في ذلك قبل

(111). المعين في تفهيم الأربعين النووية، ص(76).



الفعل، قال النبي صلى الله عليه وسلم- «الأعمال بالنيات»، فهذا يأتي على كل أمر من الأمور، وعلى هذا القول؛ فقيل: تقدير الكلام: الأعمال واقعة أو كاصلة بالنيات، فيكون إخباراً عن الأعمال الاختيارية أنه لا تقع إلا عن قصد من العامل هو سبب عملها ووجودها، ويكون قوله بعد ذلك: «وإنما لكل ما نوى» إخباراً عن العامل حكم الشرع، وهو أن حظ العامل من عمله نيته، فإن كانت سالحة، فعمله صالح، فله أجر، وإن كانت فاسدة، فعمله فاسد، فعليه وزره.

ويحتمل أن يكون التقدير في قوله: «الأعمال بالنيات»: سالحة أو فاسدة أو مقبولة أو مردودة أو مثاب عليها أو غير مثاب عليها بالنيات، فيكون خبراً عن الحكم الشرعي، وهو أن صلاحها وفسادها بحسب صلاح النية وفسادها، كقوله - صلى الله عليه وسلم-: «إنما الأعمال بالخواتم»⁽¹¹²⁾، أي: إن صلاحها وفسادها وفسادها وقبولها وعدمها بحسب الخاتمة.⁽¹¹³⁾

ابن رجب - رحمه الله - استعان بحديث آخر وهو «إنما الأعمال بالخواتم» في شرح وتحليل الحديث، وهو حديث يحتاج إلى جهد من البحث لبيان فحواه، ولولا أهميته لما استعان به في شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، في رسالة في شرح حديث: «إنما الأعمال بالنيات»:

1- بدأ شيخ الإسلام - رحمه الله - بتعيين المنهج الذي سوف ينتهجه فقال - رحمه الله - كان السلف يستحبون أن يفتتحو مجالسهم وكتبهم بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، فجرى في ذلك على مناهجهم.⁽¹¹⁴⁾

- تكلم عن صحة الحديث.
- بعد ذلك اختصر الحديث في موضوع واحد، أن هذا الحديث أصل كل عمل، شأنه شأن حديث «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»، وحديث «الحلال بين والحرام بين».
- ثم شرع في تحليل بنیان النص فبدأ بالجملة الأولى هكذا: وقوله «إنما الأعمال بالنيات» الخ بين العمل الباطن وأن التقرب إلى الله إنما يكون بالإخلاص في الدين، كما قال تعالى (لِيَبْلُوكُمْ أَيَكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا) قال: أخلصه

(112)- جزء من حديث سهل بن معاذ: أخرجه البخاري (330/11 و499-فتح).

(113)- إيقاظ الهمم المنتقى من جامع العلوم والحكم في شرح حديث خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب، بقلم: سليم الهلالي، ص(30-31).

(114)- رسالة في شرح حديث (إنما الأعمال بالنيات)، ج1، ص(2).



وأصوبه قال: فإن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل، وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل، حتى يكون خالصا صوابا، والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة. (115)

- وبعدها عقد فصلا لمعنى النية فقال: لفظ النية في كلام العرب من جنس لفظ القص والإرادة... والنية يعبر بها عن نوع من إرادة ويعبر بها عن نفس المراد... لكن من الناس من يقول: إنما أخص من الإرادة، فإن إرادة الإنسان تتعلق بعمله وعمل غيره، والنية لا تكون إلا بعمله فإنك تقول: أردت من فلان كذا ولا تقول نويت من فلان كذا. (116)

- ثم عقد فصلا للتركيب وبين أن الشراح مختلفون في بنية النص بسبب ما فيه من حذف، واستعرض تلك الآراء فقال: وقد تنازع الناس في قوله صلى الله عليه وسلم- «إنما الأعمال بالنيات»، هل فيه إضمار أو تخصيص؟ أو على ظاهره وعمومه؟ فذهب طائفة من المتأخرين إلى الأول قالوا: لأن المراد بالنيات الأعمال الشرعية التي تجب أو تستحب والأعمال كلها لا تشترط في صحتها هذه النيات فإن قضاء الحقوق الواجبة من الغصوب والعواري والودائع والديون تبرأ ذمة الدافع وإن لم يكن له في ذلك نية شرعية، بل تبرأ ذمته منها من غير فعل منه... ثم قال بعض هؤلاء: تقديره إنما ثواب الأعمال المترتبة عليها بالنيات، أو إنما تقبل بالنيات وقال بعضهم: تقديره إنما الأعمال الشرعية أو إنما صحتها أو إنما أجزاؤها ونحو ذلك. (117)

- ثم ختم الخلاف بعرض رأي الجمهور معتمدا على سياق المقال قائلا: وقال الجمهور: بل الحديث على ظاهره وعمومه لم يرد بالنيات فيه الأعمال الصالحة وحدها بل أراد النية المحمودة والمذمومة والعمل المحمود والمذموم ولهذا قال في تمامه: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله...» فذكر النية المحمودة بالهجرة إلى الله ورسوله فقط، والنية المذمومة وهي الهجرة إلى امرأة أو مال وهذا ذكره تفصيلا بعد إجمال فقال: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»، ثم فصل ذلك بقول: «فمن كانت هجرته» الخ. (118)

(115)- رسالة في شرح حديث (إنما الأعمال بالنيات)، ج1، ص(3).

(116)- نفس المصدر، ج1، ص(4).

(117)- نفس المصدر، ج1، ص(4).

(118)- ، رسالة في شرح حديث (إنما الأعمال بالنيات)، ج1، ص(4).



- ثم انتقل إلى الأسباب التاريخية للحديث فقال: وقد رُوي أن سبب هذا الحديث: أن رجلاً كان قد هاجر من مكة إلى المدينة لأجل امرأة... (119)

- ثم عرج على طبيعة أسلوب الحديث الشريف عامة مستندا لحديث «بعثتكم على ما نواه» فقال: وهذا الحديث من أجمع الكلم الجوامع التي بعث بها فإن كل عمل يعمل من خير وشر هو بحسب ما نواه فإن قصد بعمله مقصودا حسنا كان له ذلك المقصود الحسن، وإن قصد به مقصودا سيئا كان له ما نواه. (120)

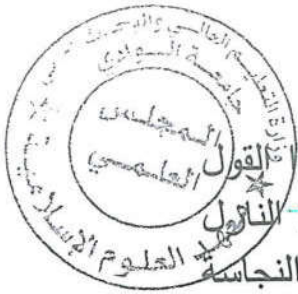
- ثم عقد فصلا لاستخدامات مصطلح النية فقال: لفظ النية يجري في كلام العلماء على نوعين: فتارة يريدون بها تمييز عمل من عمل وعبادة عن عبادة، وتارة يريدون بها تمييز معبود عن معبود ومعمول له عن معمول له، فالأول كلامهم في النية: هل هي شرط في طهارة الأحداث؟ وهل تشترط نية التعيين والتبيين في الصيام؟ وإذا نوى بطهارته ما يستحب لها هل تجزيه عن الواجب؟ أو أنه لا بد في الصلاة من نية التعيين؟ ونحو ذلك والثاني كالتمييز بين إخلاص العمل لله وبين أهل الرياء والسمعة كما سألوا النبي صلى الله عليه وسلم- عن الرجل يقاتل شجاعة ورياء فأبي ذلك في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»، وهذا الحديث يدخل فيه سائر الأعمال، وهذه النية تميز بين من يريد الله بعمله والدار الآخرة وبين من يريد الدنيا مالا وجاها ومدحا وتعظيما وغير ذلك. والحديث دل على هذه النية بالقصد وإن كان قد يقال: أن عمومها يتناول النوعين فإنه فرق بين من يريد الله ورسوله وبين من يريد دنيا أو امرأة، ففرق بين معمول له ومعمول له، ولم يفرق بين عمل وعمل، وقد ذكر الله تعالى الإخلاص في كتابه في غير موضع كقوله تعالى: (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) البينة: آية رقم: 5. (121)

- ثم عقد فصلا للأحكام فقال: وقد اتفق العلماء على أن العبادة المقصودة لنفسها كالصلاة والصيام والحج لا تصح إلا بالنية وتتنازعوا في الطهارة مثل من يكون عليه جنابة فينساها ويغتسل للنظافة. فقال مالك والشافعي وأحمد: النية شرط لطهارة الأحداث كلها وقال أبو حنيفة: لا تشترط في الطهارة بالماء بخلاف التيمم وقال زُفر لا تشترط لا في هذا ولا في هذا، وقال بعض

(119)- نفس المصدر، ج1، ص(4).

(120)- نفس المصدر، ج1، ص(4).

(121)- رسالة في شرح حديث (إنما الأعمال بالنيات)، ج1، ص(7).



المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد تشترط لإزالة النجاسة وهذا القول شاذ فإن إزالة النجاسة لا يشترط فيها عمل العبد بل تزول بالمطر - النازل والنهر الجاري ونحو ذلك فكيف تشترط لها النية. وأيضا فإن إزالة النجاسة من باب التروك لا من باب الأعمال ولهذا لو لم يخطر بقلبه في الصلاة أنه مجتنب النجاسة صحت صلاته إذا كان مجتنباً لها، ولهذا قال مالك وأحمد في المشهور عنه والشافعي في أحد قوليه: لو صلى وعليه نجاسة لم يعلم بها إلا بعد الصلاة لم يُعَدَّ، إلا من باب التروك وقد ذكر الله عن المؤمنين قولهم: (رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا). (122)

- ثم عقد فصلا بمعنى الإخلاص فقال: وأما النية التي هي إخلاص الدين لله، فقد تكلم الناس في حدها وحد الإخلاص كقول بعضهم: المخلص هو الذي لا يبالي لو خرج كل قدر له في قلوب الناس من أجل صلاح قلبه مع الله عز وجل، ولا يحب أن يطلع الناس على مثاقيل الدر من عمله وأمثال ذلك من كلامهم الحسن، لكن كلامهم يتضمن الإخلاص في سائر الأعمال وهذا لا يقع من سائر الناس بل لا يقع من أكثرهم بل غالب المسلمين يخلصون لله في كثير من أعمالهم كإخلاصهم في الأعمال المشتركة بينهم مثل صوم شهر رمضان، فغالب المسلمين يصومون لله وكذلك من داوم على الصلوات فإنه لا يصلي إلا لله عز وجل بخلاف من لم يحافظ عليها، وإنما يصلي حياء أو رياء أو علة دنيوية. (123)

- ثم عقد فصلا لمحل النية فقال: والنية محلها القلب باتفاق العلماء، فإن نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه أجزأته النية باتفاقهم، وقد خرَّج بعض أصحاب الشافعي وجهها من كلام الشافعي غلط فيه عن الشافعي. فإن الشافعي إنما ذكر الفرق بين الصلاة والإحرام بأن الصلاة في أولها كلام فظن بعض الغالطين أنه أراد التكلم بالنية وإنما أراد التكبير، والنية تتبع العلم فمن علم ما يريد فعله فلا بد أن ينوي ضرورة كمن قدم بين يديه طعاما ليأكله فإذا علم أنه يريد الأكل فلا بد أن ينويه... واتفق العلماء على أنه لا يسوغ الجهر بالنية لا لإمام ولا لمأموم ولا لمنفرد ولا يستحب تكريرها وإنما النزاع بينهم في التكلم بها سرا: هل يكره أو يستحب (124).

(122)- نفس المصدر، ج1، ص(7).

(123)- رسالة في شرح حديث (إنما الأعمال بالنيات)، ج1، ص(8).

(124)- نفس المصدر، ج1، ص(9).



- ثم عقد فصلاً لدراسة أداة الحصر (إنما) فقال: لفظة (إنما) للحصر حشد جماهير العلماء وهذا مما يعرف بالاضطرار من لغة العرب كما تعرف معاني حروف النفي والاستفهام والشرط وغير ذلك، لكن تنازع الناس: هل العلوم الإسلامية دلالتها على الحصر بطريق المنطوق أو المفهوم؟ على قولين والجمهور على أنه بطريق المنطوق، والقول الآخر قول بعض مثبتي المفهوم كالقاضي أبي يعلى في أحد قوليهِ وبعض الغلاة من نُفاته وهؤلاء زعموا أنها تفيد الحصر واحتجوا بمثل قوله «إنما المؤمنون»، وقد احتج طائفة من الأصوليين على أنها للحصر بأن حرف (إن) للإثبات وحرف (ما) للنفي فإذا اجتمعتا حصل النفي والإثبات جميعاً وهذا خطأ عند علماء العربية، فإن (ما) هنا هي (ما) الكافة ليست (ما) النافية وهذه الكافة تدخل على أن وأخواتها فتكفي عن العمل، وذلك لأن الحروف العاملة أصلها أن تكون للاختصاص، فإذا اختصت بالاسم أو بالفعل ولم تكن كالجزم منه عملت فيه. (125)

- ثم تناول مصطلح الإيمان، والمقصود: أن لفظ الإيمان تختلف دلالاته بالإطلاق والاقتران فإذا ذكر مع العمل أريد به أصل الإيمان المقضي للعمل، وإذا ذكر وحده دخل فيه لوازم ذلك الأصل، وكذلك إذا ذكر بدون الإسلام كان الإسلام جزءاً منه وكان كل مسلم مؤمناً فإذا ذكر لفظ الإسلام مع الإيمان تميز أحدهما عن الآخر كما في حديث جبريل وكما في قوله تعالى (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ). (126)

- ثم عقد فصلاً للقسم الثالث من الحديث فقال: قوله -صلى الله عليه وسلم- «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» ليس هو تحصيل للحاصل لكنه إخبار بأن من نوى بعمله شيئاً فقد حصل له ما نواه أي: من قصد بهجرته الله ورسوله حصل له ما قصده ومن كان قصده الهجرة إلى دنيا أو امرأة فليس له إلا ذلك فهذا تفصيل لقوله «إنما الأعمال بالنيات»، ولما أخبر أن لكل امرئ ما نوى ذكر أن لهذا ما نواه ولهذا ما نواه والهجرة مشتقة من الهجر وقد صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «المهاجر من هجر ما نهى الله عنه والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله...» وقد قال -صلى الله عليه وسلم- «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا»، وقال: «لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو»، وكلاهما حق، فالأول أراد به الهجرة في زمانه وهي الهجرة إلى المدينة من

(125)- نفس المصدر، ج1، ص(11).

(126)- رسالة في شرح حديث (إنما الأعمال بالنيات)، ج1، ص(14).



مكة وغيرها من ارض العرب، فإن هذه الهجرة كانت مشروعة لما كانت مكة وغيرها دار كفر وحرب وكان الإيمان بالمدينة. (127)

لو نقارن بين الشرحين للحديث نجد أن شيخ الإسلام - رحمه الله - أطنب في متن الحديث إطنابا معمقا وعقد لكل قضية مهمة في الحديث فصلا وهذا عند العلماء يسمى بتحليل الحديث تحليلا جزئيا، والبعد العقلي والروحي والثقافي لكل شارح له دور كبير في توجيه الحديث، لأن الاختلاف بين الشراح يؤدي إلى نتائج في بعض الأحيان سيئة، وإن كان الاختلاف طبيعيا في الإنسان، والقراءة التي لا تحلل من النص إلا ما لم ينطق به هي قراءة ناقصة جدا، لأن المقول في النص هو المرجعية في توجيه ما لم يقله، ولأن المتروك من النص معول في فهمه على المنطوق منه من جهة، فالأبعاد الغائبة في النص لا يمكن أن تفهم إلا من خلال الأبعاد الحاضرة فيه، أما اتخاذ النص سببا لاستنباط منه ما لم يقله فهذا ليس من المدرسة التحليلية للحديث.

ولا بد من اتفاق وممارسة كل أدوات الحديث في فهم نصوص الحديث وجعلها الطريق للوعي بما جاءت به السنة، وما دام القارئ هو الذي وجه إليه النص وهو المعني به إيجابا أو سلبا، فإذا استحضر كامل أدوات الفهم كملت عملية الفهم إذا ما وقع خلل في أداة من أدوات الفهم بقدر نقص تلك الأداة.

فالصحابي كان قليل السؤال عن مسائل كثيرة هي بالنسبة لنا عويصة جدا بسبب تميزه ليس العقلي ولكن الحضوري بصفة أساسية والقلبي بصفة أخص لأنه كان أكثر استجابة، وإنما كان أقوى استجابة لأنه بنيتة النفسية والعقلية كانت أكثر نقاء، وهكذا يتدرج بتدرج الأمر نحو الصعوبة حتى يصل إلينا في العصر الحديث فتختلف افهامنا وأذواقنا بقدر علاقتنا بالموروث، وبقدر الشحنات المعرفية التي نستقيها من أصول الدين كتابا وسنة، وكلما كان القارئ أكثر بعدا كان فهمه أكثر غرابة، وأبعد عن إدراك المراد من النص المجمل منه المفصل. (128)

أهم مصادر الشرح التحليلي للسنة النبوية:

في مثل هذه المرحلة الخاصة بالشروح التحليلية نجد مصادر معينة اعتنت بالجانب التحليلي للحديث منها:

(127)- الجديد في مناهج تفسير الحديث الشريف وتطبيقاته ص(60)، نقلا عن رسالة في شرح حديث إنما الأعمال بالنيات، ج1، ص(17).

(128)- الجديد في مناهج تفسير الحديث الشريف وتطبيقاته، ص(71).



- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر.
- شرح النووي على صحيح مسلم
- عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم أبادي (1329هـ).
- تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي للمباركفوري (1353هـ).
- عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي لابن العربي.
- كل شرح للحديث أظهر فيه صاحبه الصبغة التحليلية يعتبر من الشروح التحليلية، وهي تحليل السند وتحليل المتن.

وعند التصنيف لشرح أي حديث بطريقة تحليلية فلا بد للشارح أن يتبع الخطوات التالية:

- تخريج الحديث من مصادره الأصلية، واستقراء تلك المصادر مما تفيد في ترقية الرواية وبيان أحكامها.
- استقراء طرق الأسانيد ومعرفة ما مدار الإسناد، ومن ثم الوقوف على اللطائف الإسنادية التي تفيد في إظهار اختلاف ألفاظ الروايات، أو زيادة في ألفاظها... الخ.
- معرفة ألفاظ التحمل والأداء للتعرف على اتصال الإسناد وانقطاعه، ومعرفة علله من إرسال وتدليس، واختلاط... الخ.
- دراسة أحوال رجال السند جرحا وتعديلا، والوقوف على قواعد تعديل وتجريح الرواة، فهو أجدى في إظهار مجهودات المحدثين، وقوة منهجهم في التعامل مع نقلة الأخبار.
- بيان أسباب ورود الحديث، ومناسباته التي قيل فيها، مما يعين على التماثل في القياس، واستنباط أهمية الحديث، وموضوعه الذي دار حوله، ويعين على فهم الواقع الحديثي، ويبعد عن تحميل الحديث ما لا يتحملة أصلا.
- بيان الأحكام الفقهية والعقدية المستقاة من الحديث، وشرح مشكل ومختلف الحديث وأوجه التوافق من حيث الجمع، أو بيان النسخ أو تعدد الأحكام.
- استنباط الأبعاد التربوية من الحديث الشريف، حيث ما هو إلا لتقويم سلوك الفرد المسلم فكريا⁽¹²⁹⁾.
- أخيرا وهو المهم إنزال هذا الحديث بقدر المستطاع على الواقع المعاش وتوظيفه توظيفا سليما، حيث يعمل به في الواقع العملي وهو الهدف المنشود من الشرح في جميع حالاته.

(129)- منهجية شرح الحديث: أصالة ومعاصرة، ص(191).



المطلب الثاني: الشرح الفقهي للسنة النبوية وأهم مصادره:

أول من تكلم في فقه الحديث عامة وخصه بالذكر وجعله نوعاً من أنواع علوم الحديث هو الحاكم النيسابوري - رحمه الله - في كتابه «معرفة علوم الحديث»، الذي صنفه على منهج التنويع، وهو أول من ابتكر هذا المنهج، وبين أن فقه الحديث ليس من اختصاص الفقهاء فحسب، بل اشتهر به الكثير من المحدثين، وفي هذا الموضوع قال - رحمه الله -: «فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر - فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم». (130)

ومن العلماء من يعزو فقه الحديث إلى الفقهاء، فهذا الإمام ابن جماعة (733هـ)، جعل النوع الثلاثين من علوم الحديث: «غريب اللفظ وفقهه»، وفي هذا قال: «وأما فقه الكلام فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذه صفة الفقهاء الأعلام كالشافعي ومالك». (131)

تعريف الشرح الفقهي للحديث النبوي: الشرح الفقهي هو الذي يعتني بالأحاديث المتعلقة بالأحكام والتشريعات من العبادات كالصلاة والزكاة والصوم والحج، والمعاملات كالبيوع والربا، والمزارعة، والتجارة باستنباط مسائل الفقه منها. (132)

نشأة الشرح الفقهي للحديث:

إن المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف كان له الصدارة في الاهتمام، لأن السلف - رحمهم الله - كانوا يعملون بالعلم، وزكاة العلم هي العمل بالعلم، وكانوا يعترفون ويقرون بالفضل بينهم، وكانوا لا يتجاوزون غيرهم، فإذا كان أبو عبيد القاسم بن سلام إمام في غريب الحديث، فكان أحمد أعلم بعلوم الحديث، وكان الشافعي أعلم بالفقه، وإذا تمعنا في ذلك، فنجد:

عبد الله بن نافع الصائغ الشارح للموطأ إن لم يكن أول من شرح الموطأ، كان فقيهاً ولم يكن صاحب حديث. (133)

(130) - الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص(112).

(131) - ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ص(62).

(132) - منهجية شرح الحديث: أصالة ومعصرة، ص(184).



عبد الله بن وهب كان فقيها ولم يعرف له نشاط في الحديث، وأستاذه الإمام مالك بن أنس صاحب المذهب المشهور، وكان يلقبه بالفقيه، كما عرف بفقهه الأندلس. (134)

عبد الملك بن حبيب اشتهر بالفقه، وقد ذكر ابن فرحون أنه لا علم له بالحديث، فلم يعرف صحيحه من سقيمه. (135)

محمد بن سحنون كان عالما بالفقه والنظر والآثار. (136)

وهؤلاء كلهم يمكن القول فيهم أنهم إلى فقه الحديث أقرب منه إلى علوم الحديث والصناعة الحديثية، ولاسيما أن أول كتاب وصل إلينا مبوب على الأبواب الفقهية هو موطأ مالك، فمعظم الشروحات وقعت على هذا الكتاب، والدليل على أن الشرح الفقهي للأحاديث النبوية هو الغالب في ذلك الزمان راجع للأسباب التالية:

- أن السنة النبوية كانت المبينة للقرآن الكريم وذلك في كل أنواعها، فكان لزاما أن يكون الاهتمام باستنباط الأحكام الفقهية منها أولى وأجدر.
- توجيه معظم العلماء إلى التصنيف على الأبواب الفقهية، وأول هؤلاء الإمام مالك -رحمه الله- ثم تلاه الإمام البخاري، والإمام الترمذي، وأبو داود... الخ، لذلك بداهة أن يظهر الشرح الفقهي على هذه الكتب، لا سيما إذا أضفنا إلى ذلك نظرة المذهب الفقهي، كما هو عليه مذهب أبو حنيفة النعمان بن ثابت -رحمه الله- ومذهب الشافعي، وما جرى بينهم من منافحات وردود في هذا الأمر.

الطبقات الفقهية للسراخ:

الفقهاء لم يكونوا نمطا واحدا في البلوغ العلمي، والتمكن الفقهي، بل كانوا على درجات، وقد قسمهم الدكتور عمر عبد العزيز العاني في بحثه أضواء المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف إلى ما يلي:

أولا- طبقات المجتهدين: وهم على مراتب:

(133)- أضواء المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف، د/ عمر عبد العزيز العاني، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الأدب، جامعة البحرين، بحث، ص(1238)، نقلا عن ابن فرحون، الديباج المذهب، ص(131)..

(134)- المرجع السابق، ص(1238).

(135)- المرجع السابق، ص(1238).

(136)- المرجع السابق، ص(1238).



1- المجتهدون المستقلون: ويقصد بهذه الطبقة الذين بلغوا رتبة الاجتهاد مستقلين فيها بنفسه في تأصيل القواعد، وتقييد الأصول في طرق الاستنباط الفقهي والاستدلال على مسائل الفقه، واستخراج الفروع الفقهية من أصولها ومصادرها من القواعد الأصولية، ومن هؤلاء:

- سعيد بن المسيب، الحسن البصري، إبراهيم النخعي وغيرهم.
- ومن المذاهب كالأئمة الأربعة، والليث بن سعد و الأوزاعي وغيرهم.

2- طبقة المجتهدين المنتسبين: وهؤلاء لهم اجتهادات ينفردون بها في ضوء أصول مذهبهم فقد يتوصلون بهذه الاجتهادات إلى مخالفة رأي إمام المذهب، والاستقلال بأقوالهم عنه، لكن هذه الاستقلالية في الرأي هي في الفروع دون الأصول.

ومن هؤلاء المجتهدين المنتسبين:

- قاضي القضاة أبو يوسف، ومحمد الحسن الشيباني، وهم من المذهب الحنفي.
- البويطي والمزني وهم مجتهدون في الفقه الشافعي.
- وفي الفقه المالكي يمكن أن نذكر عبد الله بن وهب المصري، وله شروح على الموطأ.

3- طبقة المجتهدين في المذهب: قال الدكتور عمر عبد العزيز العاني: "وهؤلاء أقل طبقة من سابقهم فهم لا يخالفون المذهب في أصوله ولا في فروعه، وإنما اجتهاداتهم تنحصر في الوقائع والمسائل التي ليس لإمام المذهب فيها رأي، كأن تكون جديدة مستحدثة بعد عهده، أو كانت مبنية على عرف، والأعراف تتغير زماناً ومكاناً، لذا فإن الباحث قد يجد لهؤلاء المجتهدين أقوالاً تخالف حتى المنصوص عليه في المذهب بناء على تغير العرف الذي بنى عليه الحكم، وقد وصف هذا الخلاف بالعبارة الشهيرة: «إنه اختلاف زمان لا اختلاف دليل وبرهان».

ومن هؤلاء:

- الطحاوي، وأبو الحسن الكرخي من الحنفية، والشيرازي من الشافعية وابن رشد والشاطبي من المالكية، وابن قدامة من الحنابلة، وللممثل لهذه من شراح الحديث الشريف:
- أبو بكر بن العربي من المالكية وله شرحان على الموطأ، وشرح على صحيح البخاري، وشرح على جامع الترمذي.



- أبو سليمان الخطابي من الشافعية، وله شرح على صحيح البخاري، وشرح على سنن أبي داود.
- فخر الإسلام البزدوي من الحنفية الأصولي الشهير وله شرح على صحيح البخاري.

4- طبقة المجتهدين المرجحين: اعتمد علماء هذه الطبقة على أسس الترجيح التي وضعها علماء الطبقة السابقة، ومن شراح الحديث منهم:

- زين الدين بن المنير من المالكية وله شرح على البخاري.
- الإمام الثوري من فقهاء الشافعية، وله شرح على صحيح مسلم، كما قام بشرح صحيح البخاري، وسنن أبي داود لكن لم يكملهما.

5- طبقة المستدلين: سمة هذه الطبقة قائم على الاستدلال للأقوال في المذهب، وبيان ما اعتمد عليه، والموازنة بين الأدلة من غير القطع بالراجح بين المتعارضات، كترجيحهم بين الأدلة من الحديث فيقولون مثلاً: هذا تسنده رواية أوثق من الأخرى واسلم سندا، أو ترجيحهم فيما اعتمد عليه بالرأي فيقولون هذا أسس من هذا، ومن هؤلاء:

- الحافظ ابن حجر وهو شافعي المذهب، وشرحه على البخاري المسمى فتح الباري.
- بدر الدين العيني وهو حنفي المذهب، وشرحه على البخاري وهو عمدة القاري.

6- طبقة المقلدة: وهم طبقتان:

أ- طبقة الحفاظ: ولهم معرفة واسعة بأحكام المذهب ورواياته، تعتمد أقوالهم في النقل والإسناد إلى المذهب، وليس لهم اجتهادات وانفرادات.

ب- طبقة المتبعين: وهذا الصنف من طبقات الفقهاء اذن المراتب منزلة، فهم متبعون من سبقهم في الاجتهاد والاستدلال والترجيح والنقل وقد كثر أصحاب هذه الطبقة في العصور الأخيرة. (137)

- شروح الفقهاء للحديث النبوي بين الفقه المقارن والفقه المذهبي، والشرح بين صنعة الحديث ومنهج الفقه.

(137)- أضواء على المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف، ص(1256-1257).



أولاً- الفقه المذهبي: خدمة المذهب من شراح الحديث النبوي كان يمثل انتصار المذهب للحق الذي اقتنع به الشارح، وفي ذات المذهب وهي التزام الشارح بأصول مذهب التزاما مطلقا، وتأسيس قواعد مذهبه من خلال الشرح، كما لا ننس انتصار الشارح لمذهبه فيما يعرض من مقارنات فقهية بين المذاهب، وتكاد تكون هذه الملاحظات عامة فيما كتبه الشراح باختلاف انتمائهم. وانتصارهم للمذهب لم يكن عن هوى وإنما كان عن قناعة مستند إلى سبب علمي، وفي التفصيلات الدقيقة وجدنا ترجيحات لشارح متمذهبين يرجحون فيها غير مذهبهم، كالخطابي يذهب إلى وجوب التسبيح في الركوع والسجود، وخالف مذهبه الشافعي الذي يرى التسبيح سنة.

ومن سمة الشرح المذهبي اهتمام صاحب الشرح بإبراز قواعد المذهب إبرازا واضحا، وذلك استدلالا وتقييدا وتفريعا، ومنحه من العناية ما لا يمنحه للمذاهب الأخرى، بل لوحظ أن بعض الشراح يكتفي بعرض المذاهب الأخرى من غير بيان لأدلتها، ولا يفعل ذلك في مذهبه.⁽¹³⁸⁾

ثانيا: الفقه المقارن: هذا الفقه تكون من فقهاء في طبقات مختلفة في العلم، ومختلفة في البيئة، ومختلفة في الزمان، وهذه الاختلافات لها آثارها في تنوع الأحكام واختلاف وجهات النظر مما لا سبيل إلى حصره، والفقه الإسلامي اعتمد على الكتاب والسنة، والإجماع وعلى القياس والمصلحة المرسله، وتختلف أنظار الفقهاء في المصادر النصية في المفهوم والدلالات، وتختلف في إثبات النص أو عدم إثباته كما في الحديث الشريف.

وعموما فمكونات الفقه المقارن تدريجيا كان كالاتي:

1- مذاهب فقهاء الصحابة: كعمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وعائشة.

2- مذاهب فقهاء التابعين: كسعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز.

3- المذاهب الفقهية الأخرى: كمحمد بن شهاب الزهري، ومالك وآخرون.

وسمات الشرح الفقهي المقارن للحديث الشريف تتجلى فيما يلي:

- تختلف الشروح بذكر المذاهب الفقهية قلة وكثرة ما بين شارح مستطرد، وآخر موجز مقتصد، وأحسن مثال على هذا الشرح:
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

(138)- المرجع السابق، ص(1257).



- الاستذكار لمذهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من المعاصم
معاني الرأي والآثار.

وهذين الكتابين من الأمثلة على الشرح المستطرد.

أما الكتب التي يمثل بها على أنها من الشرح غير مستطرد:

- الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم.
- الإمام ابن العربي المالكي في شرحه على جامع الترمذي، المعروف بعارضة الأحوزي.

● انتشار المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة المشهورة انتشارا واسعا، وليس من المعقول أن تهمل مثل هذه المذاهب، ولما كان هؤلاء الشراح ينتمون لهذه المذاهب، وكل شارح يرى رجحان المذهب الذي ينتمي إليه وليس بوسع إظهار هذا الرجحان من غير عرض لجميع المذاهب الأخرى وبيانها.

ويمثل هذا النوع من الشرح:

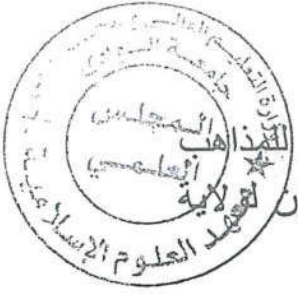
- أبو الوليد الباجي في شرحه على الموطأ المسمى المقتضى.
- الإمام المازري في شرحه على صحيح مسلم، والمسمى بـ «المعلم بفوائد مسلم».

ومذهب الإمام أحمد يعد من أقل المذاهب ذكرا وعرضا، قياسا على المذاهب الأخرى، وبعض فقهاء المشاركة لم يعدوا الإمام أحمد بن حنبل من طبقة الفقهاء، وإنما يعدونه من علماء الحديث، كالإمام ابن جرير الطبري في كتابه اختلاف الفقهاء، وأنكر أشد الإنكار ابن الجوزي ذلك، وهو من علماء الحنابلة واعتبر ذلك انتقاصا في حق الإمام أحمد، كما أوضح ذلك في كتابه «مناقب الإمام أحمد» (139)

ملاحظات: ما هي أسباب عدم شيوع المذهب الحنبلي:

1- أن ما اشتهر بين مؤرخي الفقه الإسلامي أن الإمام أحمد لم يصنف كتابا بقلمه في الفقه الإسلامي، وإنما كان انصرافه للحديث الشريف لكن تلاميذه هم الذين دونوا أقواله وفتاواه الفقهية قال ابن القيم: «وكان رضي الله عنه شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه ويستند عليه جدا».

(139) - أضواء على المنهج الفقهي، ص(1252-1253-1254-1255).



2- لم يقدر للمذهب الحنبلي في نشأته الأولى تلاميذ ينهضون به كما قدر للمذاهب الأخرى، كما لم تسنح له الفرص لتولي منتسبيه ولاية القضاء، حيث إن القضاء أثار في نشر المذهب و شيوعه.

3- نظرا لورع الإمام احمد وتهيئه من الإفتاء فإن أكثر مسائله لم تكن حاسمة بل تعددت فيها الأقوال، ولم يظهر مرجحون بين الروايات التي صدرت عنه في الإفتاء، وهذا يعد من أسباب إعراض الشراح عن ذكر القول المعتمد للمذهب.

ثالثا :- شراح الحديث بين صنعة الحديث ومنهج الفقه:

يدور الحديث بين شكل فني:

1- يتعلق بالسند وإشكالاته، وطرقه وامتته وزياداته أو نقصانه أو روايته بالمعنى ونحو ذلك، وبين.

2- مضمون يدعو إليه في العقيدة، أو الأخلاق والتزكية، أو الفقه والأحكام.

والشراح أمام هذين المنهجين (الشكل والمضمون) مختلفون في المنهج والعرض على النحو الآتي:

- شراح تغلب عليه صنعة الحديث.
- شراح يغلب عليه الفقه.
- شراح يوازن بين العلمين.

اولا: شراح تغلب عليهم صنعة الحديث: منهم:

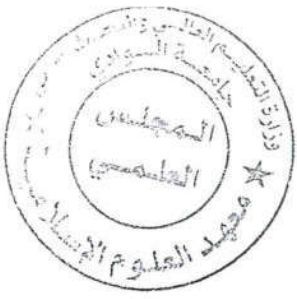
- ابن عبد البر المالكي، وهو يمثل هذا المنهج.

منهجه الحديثي:

- يعني بالرواية وأسانيدها وطرقها.
- يعني بصحة الرواية أو ضعفها.

منهجه الفقهي:

- يستنبط الحكم الفقهي بسجيته ومن غير أن يجهد نفسه في الاستنباط.
- لا يعتمد التأويل والغريب، فضلا عن التأويل البعيد.
- له ترجيحات في الفقه تحكمها الآثار والروايات، وهذا المنهج هو اقرب إلى وصف المحدثين من إلى فئة الفقهاء.



ثانياً: شراح يغلب عليهم المنهج الفقهي: ومن هؤلاء:

- 1- الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم.
- 2- الخطابي في شرحه على سنن أبي داود.
- 3- الحافظ العراقي في كتابه طرح التثريب في شرح التقریب.
- 4- الشوكاني في نيل الأوطار.
- 5- الصنعاني في كتابه سبل السلام⁽¹⁴⁰⁾.

خلاصة شرح الحديث بين المحدثين والفقهاء:

يمكن أن نلخص شرح الشراح للحديث الشريف بين المحدثين والفقهاء بصفة عامة في النقاط التالية:

- الفقهاء بحثوا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- الذي تدل أفعاله على حكم شرعي في أفعال العباد وجوباً، أو حرمة، أو إباحة أو غير ذلك.
- علماء الحديث بحثوا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- الإمام الهادي والرائد الناصح، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق، وشمائل، وأخبار، وأقوال، وأفعال سواء أثبت المنقول حكماً شرعياً أم لا؟
- يتفق الفقهاء مع المحدثين في أوصاف قبول الخبر على الجملة، يعني يتفقون مع المحدثين في الحديث الضعيف بصفة عامة.
- يخالف المحدثون الفقهاء؛ أن الفقهاء لا يشترطون في الصحيح انتفاء الشذوذ والعلّة على الوجه الذي عند المحدثين، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الفقهاء يفتحون ويغوصون كثيراً في التأويلات معترضين بذلك على علل المحدثين، وبذلك يكونون (الفقهاء) قد عارضوا أهل الحديث في هذه المسألة، وفي هذا يقول البلقيني: «لو فتحنا باب التأويلات لاندفع كثير من علل المحدثين»⁽¹⁴¹⁾.
- أن غاية ونظر الفقيه وهدفه ينصرف إلى سلامة المعنى وعدم مخالفته لظاهر الشرع، بغض النظر الغوص فيما يشترطه أهل النقل والحديث، قال الحازمي -رحمه الله-: «ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه، أما الفقهاء فأسباب الضعف محصورة،

⁽¹⁴⁰⁾- أضواء على المنهج الفقهي في شرح الحديث النبوي، ص(1258-1259-1260).

⁽¹⁴¹⁾- محاسن الاصطلاح وتضمن كتاب ابن الصلاح، البلقيني، ص(1003-1004).



وجلبها منوط بمراعاة ظاهر الشرع، وعند أئمة النقل أسباب أخرى عندهم، وهي عند الفقهاء غير معتبرة» (142).

فبالنظر إلى الأمرين نجد أن الفقهاء لا يريدون الأشياء التي هي معلولة عند المحدثين بعلة دقيقة معروفة عندهم، وإذا كان غاية الفقيه أن يكون الحديث موافقا لظاهر الشرع، فقد يردون أحاديث مخالفة بأدنى ظاهر الشرع، والمسألة فيها بين المحدثين والفقهاء.

- فقه المحدث يكون شرحه للحديث مبنيا على نفس الحديث، واستنباطه للحكم بما في هذا الحديث من الحكم، فالبخاري مثلا يبويب على فقه الحديث الذي عنده، والتبويب عبارة عن الحكم أو الفائدة، وهذا راجع إلى فقه المحدث في هذا المتن، فهو لا يعتمد على جميع أدلة المسألة، ولا ينظر إلى كل ما في المسألة من الأقوال، وبتعبير آخر فإن المحدث ينظر إلى هذا المتن باستنباط ما فيه من فوائد من هذا المتن، دون النظر إلى أن هذه الفائدة هل هي الحكم في نفس الأمر، أم أنه يأتي معارض فينظر إليه من جهة أخرى، والخلاصة أن شرح الحديث من المحدثين أنه يشرح ما فيه من الفائدة، لكن لا يعالج الاختلاف الذي فيه، أما عند الفقيه فالأمر يختلف.

- شرح الحديث عند الفقهاء هو نفس الحديث عند المحدثين، فلا يتخيل احد أن الحديث عند الفقهاء له لون خاص أو له ميزة معينة، أو انه غير مستل من كتب السنة، فالحديث عند الفقهاء له إسناد، وفيه عبارات وألفاظ غريبة، كما انه يحتاج إلى بيان الفقه وتوجيه الحديث.

- عادة الفقهاء يختصرون الإسناد ولا يهتمون كثيرا بما يهتم به المحدثون كما قلت سابقا، حيث يتفق الفقهاء مع المحدثين في أوصاف قبول الخبر على الجملة، كما يتفقون مع المحدثين في الحديث الضعيف بصفة عامة، والفقهاء لا يشترطون في الصحيح انتفاء الشذوذ والعلة على الوجه الذي عند المحدثين وذلك لفتحهم باب التأويلات كثيرا، كما أن غاية نظر الفقيه إلى مجرد سلامة المعنى، وموافقته لظاهر الشرع، بالإضافة إلى ذلك تصحيحهم للأحاديث التي لم تتوفر فيها كل شروط الصحة، وذلك لاعتبارات أخرى يرون أنها تغني عما وجد فيها من قصور في السند خاصة: «فقد يعلم الفقيه

(142)- ثلاث رسائل في مصطلح الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، ص (173).



صحة الحديث، إذا لم يكن في سنده كذلك، بموافقة آية من الكتاب أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به» (143).

قال أبو الحسن بن القصار الأندلسي - رحمه الله -: «إن للمحدثين أغراضا في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط، ولا يلزم الفقهاء إتباعهم على ذلك، كتعليقهم الحديث المرفوع بأنه قد روي موقوفا أو مرسلا، وكطعنهم في الراوي إذا انفرد بالحديث أو بزيادة فيه، أو مخالفة من هو أعدل منه وأحفظ، قال: وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث والعمل به، واعتماد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته، إذا وافق كتاب الله تعالى، وسائر أصول الشرع» (144)، هذا فيما يخص نظرة الفقهاء للأسانيد.

- متن الحديث عند الفقهاء بالإضافة إلى معرفة غريب الحديث، فإن الفقهاء ينظرون إلى متن الحديث باعتبار الفقه هو فقه الأحكام الشرعية، وهذا يكون مبنيا على أدلة، ومن الأدلة السنة، وينتج من ذلك أدلة الفقه أعم من أدلة المحدث، لأن الفقيه يستنبط الحكم من عدة أدلة قد يكون الدليل نصا من الكتاب أو السنة، وقد يكون إجماعا، وقد يكون قياسا شموليا، وقد يكون قياسا علة، وقد يكون قول صاحب أو قول إمام ... الخ، لهذا صار كلام الفقهاء يختلف عن كلام طائفة من أهل الحديث، لان الأقوال المتضادة في الفقه لا يمكن أن يكون القول راجحا إذا كان المعارض له أقل، فإن القولين المختلفين في الفقه لا يظن أن أحد القولين له دليل والآخر ليس له دليل، وسبب هذه الاختلافات جاءت نتيجة نظر العلماء في المسائل الفقهية، وكما نعلم أن شروح كتب الحديث استفادت من كتب الفقه، وكتب الفقه إذا كان كتاب مذهب خاص فإنه لا يورد أدلة الأقوال الأخرى، أما إذا كان الكتاب في الفقه المقارن صاحبه يقارن فيه بين المذاهب، وذلك بإيراد دليل كل قول، فالفقيه قد يشرح المتن ثم يخرج من المتن إلى المسألة، ثم يفصل الكلام في المسألة كأنها مسألة فقهية مستقلة.
- الفقيه يتصور الحديث كمسألة فقهية، بينما المحدثون يبنون على أن المسألة صورتها واضحة في ذات الحديث.
- كتب المحدثين في شرحهم للحديث ليس فيها استيعاب للأدلة على اختلافها، بينما نجد العكس في كتب الفقهاء عند شرحهم للحديث، فكتبهم تذكر دليل

(143)- تدوين الرواية في شرح تقريب النووي، الإمام السيوطي، تحقيق طارق عوض الله، ج1، ص(86).

(144)- النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، تحقيق: زين الدين بلا فريخ، ج1، ص(106-107).



- المسألة من جميع النصوص، وذلك من الكتاب أو السنة أو القواعد أو قول صاحب أو فتوى... الخ.
- أبواب كتب الحديث فيها من الفوائد بقدر مجيئها في السنة ، لأنه مبني على الاستدلال من السنة فقط، بخلاف كتب الفقه فيها عرض الباب بذكر المسائل التي تدخل تحته بجميع الأدلة.
 - كما أن هناك اشتراكا في أبواب كتب الحديث بأبواب كتب الفقه في دليل السنة وهو الأكثر وتختلف أبواب كتب الفقه عن أبواب كتب الحديث، وذلك باحتوائها القياس، أو أقوال صاحب، أو من القواعد، أو استنباط، أو فتوى للإمام، فنجد كل ذلك في أبواب كتب الفقه.
 - كتب الفقه ترتيبها أفضل وأوسع من ترتيب كتب الحديث، بحيث يجد الباحث ضالته فيها ولاسيما المبتدئون من طلبة العلم.

أهم مصادر الشرح الفقهي للسنة النبوية:

- أبو سليمان الخطابي (ت388هـ) في كتابه «أعلام الحديث» أو «أعلام السنن»، حيث شرح فيه بعض أحاديث صحيح البخاري، وجمع فيه فوائد فقهية ولغوية، وكتابه «معالم السنن»، الذي وضعه على سنن أبي داود، ركز على الجانب الفقهي.
- أبو عمر بن عبد البر (ت463هـ)، في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، الذي اعتمد فيه على المعاني الفقهية المستنبطة من نصوص الموطأ.
- القاضي عياض بن موسى اليحصبي البستي (ت544هـ) في كتابه «إكمال المعلم» الذي شرح صحيح مسلم شرحا فقهيا لغويا.
- أبو بكر بن العربي المعافري (ت543هـ) في كتابه «القبس بشرح موطأ مالك بن أنس»، الذي ركز على الاستنباطات الفقهية.
- المازري (ت536هـ) في كتابه «المعلم» الذي شرح فيه أحاديث مختارة من صحيح مسلم بطريقة مختصرة تبين تضلعه من اللغة وتمكنه من الفقه.
- أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت656هـ) في كتابه «المفهم لما أشكل من تخليص صحيح مسلم»، لخص فيه صحيح مسلم ليقربه للناس، وشرحه شرحا معتمدا على القرآن والحديث واللغة وأقوال المتأديين.
- الإمام المحدث أبو محمد عبد الله ابن أبي حمزة الأندلسي (ت699هـ)، صاحب كتاب «بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة مالها وما عليها»، وهو شرح لمختصر صحيح البخاري المسمى «جمع النهاية في بدء الخير والغاية».